الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- رانية دخيل

تحت إشراف:

أوضايفية حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أوضايفية حدة	أستاذة محاضرةأ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
كعوان سليمان	أستاذ محاضرأ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسيا
قحام وهيبة	أستاذة محاضرةأ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحننا

السنة الجامعية 2019-2020

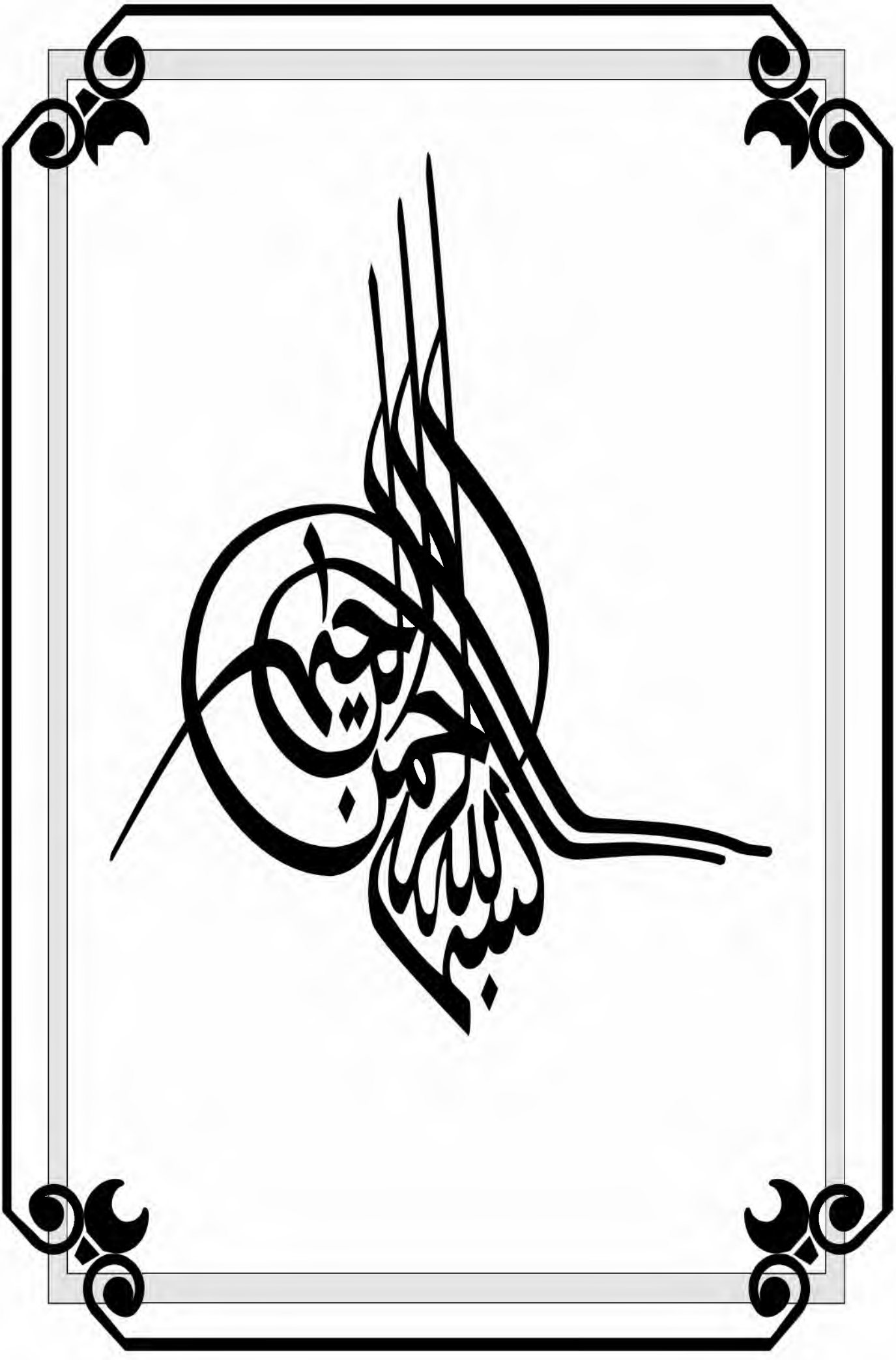
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي وفقني إلى اتمام هذه المذكرة وأحمد تعالى وأشكره على نعمة العلم

التي وهبني إياه وأن أبلغني هذه المرتبة

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة القديرة المشرفة "أوضايفية حدة"

التي أنارت عليا بتوجهاتها السديدة ونصائحها القيمة

التي ساعدتني في إتمام هذا العمل المتواضع

كما لا أنسى التوجه بالشكر

إلى أفراد عائلتي

الذين دعموني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل

وإلى كل من ساهمة في ذلك سواء من قريب أو من بعيد

لكم جميع تشكراتي الخالصة

إهداء

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

الي ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ومنبع الطيبة والحنان الي شمعتي المضيئة دربي الي كل من في الوجود بعد الله والرسوله أمي الغالية تاج راسي "أمي حبيبتي"

الي من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أبي الغالي

تاج راسي "بابا حبيبي"

"وإلى اخواتي الأعزاء"

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد الي اغز أصدقائي

ملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، اذ يشهد العالم اليوم عملية عولمة متنامية تضع معظم الدول أمام تحديات لابد من مواجهتها والتعامل معها بكل ايجابية للاستفادة من الفرص التي تتيحها من خلال التكتلات الاقتصادية، و قد توصلت الدراسة أن الجزائر لا زالت بعيدة عن تحقيق الاستفادة الايجابية المنتظرة من هذا النوع من الاندماج سواء الاتحاد المغاربي، منطقة التجارة الحرة العربية، أو اتفاق الشراكة الأورو جزائرية. مما يفرض عليها إعادة النظر في هذا الجانب لتفعيل التكتلات الاقتصادية المنظمة إليها في مقدمتها اتحاد المغرب العربي من خلال تجسيد طموحها على أرض الواقع بما يملك من مقومات تجعلها من ضمن التكتلات الناجحة ، كذلك اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ومحاولة الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا التكتل، إضافة إلى النتائج الايجابية المنتظرة من انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية.

Abstract

This study aims to shed light on the economic interation opportusities available to algeria , if the world today is witnessing a growing globalization proceess that puts most countries in fromt of challenges that must be , confronted and dealt with positively to take advantage of the opportunities it provades through economic blocs, and the study found that algeria is stil lfar from achieving the exported possitiv benefits from this kind of merger , wethen themaghreb union the arabi free traid area or the euro- algerian partnershup this forces it to reconsi this aspect to activate the economic bloces organized to it , foremost of wichisthe arab maghreb union by embodying its ambition on the ground with the elements it possesses that make it among that successful blocs s well asthe euro –algerian partnership agreement and trying to take advantage of the advantage offered by this bloc ,in addition to the positive results expected from its accession to the free trade are.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ –د
الفصل الأول:الجوانب النظرية المفسرة لتكامل الاقتصادي.	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي	8- 30
المطلب الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي.	8- 11
المطلب الثاني :أسس وأشكال التكامل الاقتصادي.	11- 16
المطلب الثالث: مقومات وأهداف التكامل الاقتصادي	16- 18
المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم.	18- 30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	30- 34
المطلب الأول: الأطروحات.	31- 32
المطلب الثاني: المذكرات.	32
المطلب الثالث:المجلات.	33
المطلب الرابع: القيمة المضافة (الاستنتاج من الدراسات السابقة)	33- 34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني:موقع الاقتصاد الجزائري في ظل التكتلات الاقتصادية	
تمهيد	37
المبحث الأول: بدائل الاندماج الاقتصادي	38- 51
المطلب الأول : الإقليمية الاروجزائرية:	38-43

المطلب الثاني: نبذه عن اتحاد دول المغرب العربي	43- 47
المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	47- 51
المبحث الثاني: تصحيح مسار الاقتصاد الجزائر ضمن التكتلات الاقتصادية	52- 69
المطلب الأول: مسار الشراكة الأرومتوسطية	52- 56
المطلب الثاني: الجزائر والاتحاد المغرب العربي	56- 63
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة العربية لكبرى والتحديات التي تواجهها	63- 69
خلاصة الفصل	70
خاتمة	72- 74
قائمة المراجع	76- 80

قائمة الأشكال

رقم أشكال	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01)	شكل توضيحي للأشكال التكامل الإقتصادي.	16
الشكل رقم(02)	توسيع الاتحاد الأوربي	24
الشكل رقم(03)	التدفقات التجارية داخل المنظمة	58
الشكل رقم(04)	منحنى بياني لصادرات وواردات تدفقات تجارة خارجية للجزائر مع دول المغرب خلال فترة 2015-2018.	59
الشكل رقم(05)	توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(**2000**- 2017)	60
الشكل رقم(06)	عدد المشاريع التي تشرك أجانب مساهمة التجارة البينية الجزائر مع دول المنطقة خلال الفترة (2009-2019)	66
الشكل رقم(07)	تنوع هيكل صادرات الجزائر نجو دول المنطقة	67

قائمة الجداول

قائمة الجداول الواردة:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	مساهمة النافتا في التجارة العالمية لسنوات مختارة.	21
.2	تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكتل نافتا للفترة2008-2015	22
.3	رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي	40
.4	يبين أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المغاربية	46
.5	حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية خلال فترة **1996-2008**	50
.6	يبين حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (**1996-2007**)	51
.7	ال تطور التجارة الخارجية للجزائر مع المناطق الاقتصادية سنة **2018**.	53
.8	تدفقات تجارة خارجية للجزائر مع دول المغرب	58
.9	توزيع الاستثمارات حسب الإقليم المستثمر خلال الفترة (2002 – 2017)	60
.10	وضعية الميزان التجاري2010	64
.11	أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية مع دخول المنطقة (2005-2015)	65
.12	مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية (2009-2016).	66
.13	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صادرة والواردة من الجزائر خلال فترة 2016-2019	67

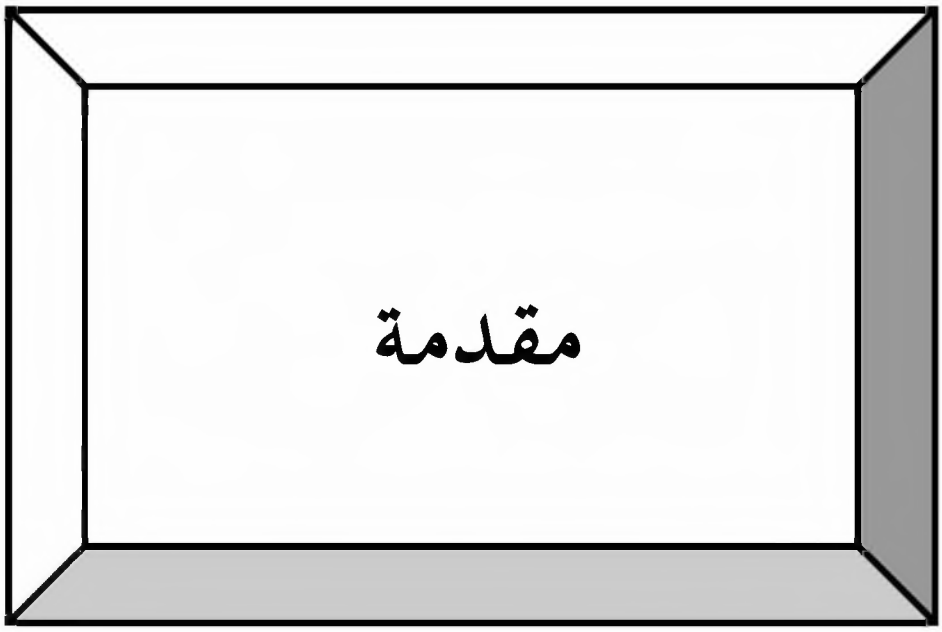
مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية المتسارعة في الساحة الاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات تتسم هذه التغيرات بخصائص متميزة في مسألة تدويل الإنتاج والعلاقات فيما بين الأسواق وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة....

وإذ سلمنا جدلا أن هذه التحولات تمثل محصلة التطور الموضوعي للاقتصاد العالمي يصطلح عليه "العولمة" فإن نتائج هذه المحصلة مازال يكتفها بعض الغموض، مما جعل المنظرين يختلفون في تحديد اتجاهاتها ومعالمها وكذا صعوبة تقدير آثارها الاقتصادية والسياسية.

إن عدم معرفة التقدير الفعلي للتحولات الاقتصادية والتكاليف التي تفرضها المنافسة في نظام العولمة، وفي ظل القدرات المحدودة للدول بشكل منفرد تجعل هذه الأخيرة تتجه نحو الاندماج في التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما تحققه هذه الأخيرة من مزايا تعجز الدولة الواحدة وبشكل منفرد تحقيقها.

حيث أصبح الاندماج الاقتصادي يمثل الاتجاه الذي يمنح فرص جديدة ومهمة، مثل التوسيع في الأسواق التجارية وتنوع المنتجات وزيادة تدفق رؤوس الأموال والاستفادة من التقدم التكنولوجي وتقليص الفجوة الاقتصادية، وعليه لجأت العديد من الدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية إلى ترجمة هذا الاندماج من خلال الدخول في تكتلات إقليمية وإقامة أشكال جديدة من التكتلات تسهل ابرام اتفاقيات تجارية إقليمية.

كما أن الفرص الجديد التي يمنحها الاندماج الاقتصادي ضمن التكتلات الاقتصادية قد تواكبها بعض الصعوبات، فالاندماج يتطلب إتساع والحفاظ على أنظمة حرة لتجارة كذلك المنافسة تكون قوية، كما أن الاندماج العالمي للأسواق وما يصحبه من تدفقات لرأس مال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في الدول النامية الجزائر أمام واجبات أكبر، ، وإن كانت الشراكة الاقتصادية في بداية القرن 21، باعتبارها آلية من آليات الاندماج الاقتصادي، تسمح لاقتصاديات البلدان النامية – الجزائر– ترقية أدائها الاقتصادي والاستفادة من المناخ الاستثماري الجديد، فإن البحث في آلياتها ومضامينها يمثل خيارا استراتيجيا يجب على دولة مثل الجزائر تنبيه.

إذا كان الحوار بين دول المغاربة بدأ مبكرا، بشأن الاندماج المغاربي يرقي إلى مستوى تحقيق التنمية المستدامة ومواجهتها التحديات وكذلك الحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط جعل من دول تتطلع إلى تفعيل الموضوعي لمحاوره، من أجل بناء شراكة.

إن الاتجاهات الإقليمية الجديدة جعلت الاقتصاد الجزائري يتطلع إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي العالمي من خلال البدائل المتاحة له، علما أن هذه الاتجاهات تفرض عليه تحقيق جملة من المؤشرات منها رفع معدلات النمو، زيادة نمو الصادرات.....

وهذه المؤشرات يمكن تحقيقها ضمن إستراتيجية اقتصادية تتسم بصراع في سياسات الاتفاق الحكومي والتحكم في النمو والاستثمار بشكل الذي يسمح بتنمية قدرات الاقتصاد الجزائري.

1. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ذلك نقوم بطرح الإشكالية التالية:

- ماهي فرص او خيارات التكامل الاقتصادي المتاحة امام الاقتصاد الجزائري؟

كما يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتكامل الاقتصادي ؟ و ماهي ابز محطاته؟
- ماهي مبررات الجزائر للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية؟
- ماهو واقع الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية؟

2. فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات السابقة تم صياغة جملة من الفرضيات التالية:

1. يحقق التكامل الاقتصادي نتائج ايجابية لمختلف الدول لتحقيق اندماج عقلاني ومفيد في الاقتصاد العالمي.
2. امام الجزائر فرص نوعية لتحقيق اندماج يجابي في الاقتصاد العالمي .
3. لا زالت الجزائر بعيدة عن الاستفادة الحقيقية من الفرص التي يوفرها التكامل الاقتصادي .

3. أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه يمكننا ذكرها فيما يلي:

- ✓ ارتباط الموضوع باختصاص البحث.
- ✓ رغبة في معرفة واقع الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية وتسليط الضوء على التحديات التي واجهتها.
- ✓ البحث عن الفرص المقدمة للجزائر أبان التكتلات الاقتصادية.

4. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف التكامل الاقتصادي وتسليط الضوء على أهم التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم بالإضافة إلى:

- ✓ إبراز مؤهلات وقدرات الجزائر وإمكانية تفعيلها لدخول في شراكة مميزة وراقية تمكنها من رفع مستواها الاقتصادي.
- ✓ البحث فيما إذا كانت فرص اقتصادية غير مستغلة، وإبراز الشروط الواجب تطبيقها على الاقتصاد الجزائري للاستفادة من مزايا التكتلات الاقتصادية.
- ✓ محاولة تقييم والكشف عن واقع الشراكة الجزائرية مع التكتلات الاقتصادية ومحاولة تصحيح مسارها والبدء من جديد.

5. أهمية البحث:

يحتل موضوع التكامل الاقتصادي أهمية بالغة نظرا لدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية من جهة ومحاولة استغلال الجزائر الفرص التي تقدمها هذه التكتلات من جهة أخرى، حيث أصبح يستحيل على دولة غير منظمة إلى تكتل اقتصادي مواكبة تطورات المتسارعة التي تحدثها العولمة ولذلك وجب على الجزائر الانضمام إلى تكتلات اقتصادية والاستفادة من المزايا التي تقدمها من تقليص الفجوة الاقتصادية الاستفادة من التقدم التكنولوجي، رفع من معدلات نموها.

6. حدود البحث:

إن مجال الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاندماج الاقتصادي واسع، إذا تتحكم فيه عوامل ومؤشرات منها الاقتصادية والسياسية فعند الوقوف في الاندماج الاقتصادي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الدراسة تتناول موضوع بدائل الاندماج الاقتصادي المتاحة لاقتصاد الجزائر فإننا ننطلق منذ الانضمام إلى الاتحاد المغربي سنة 1999 مرور بالاتحاد الأوروبي سنة 2005 وصولا إلى انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 ودراسة واقعها في كل تكتل خلال سنوات الأخيرة سنة 2018.

7. منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إلقاء نظرة حول ماهية التكامل الاقتصادي وماهي التكتلات الرائدة في العالم، ومن خلال عرض الفرص المتاحة أمام الجزائر بالاعتماد على بعض المعطيات والبيانات لاستخلاص النتائج.

8. صعوبات البحث:

إن صعوبات الدراسة تكمن أن هذا البحث واسع تتداخل فيه مواضيع عديدة بين ماهو إقليمي وعالمي وبين ماهو اقتصادي وسياسي وبين ماهو اجتماعي وثقافي..الخ

ومن بين الصعوبات أيضا التضارب الكبير بين الإحصاءات باختلاف مصادرها الشيء الذي أخد من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة قصد انتقاء أفضل ما نراه و أقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.

9. خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها تم الاعتماد في البحث على فصلين حيث تناول الفصل الأول مبحثين تم فيه تطرق إلى التكامل الاقتصادي من مفهوم وأشكال وأسس ومقومات والنظريات المفسرة وأهدافه.

كما تم الإشارة إلى أهم التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم منها تكتل منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) والاتحاد الأوروبي وتكتل رابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN) ومراجعة لبعض الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتناول ايضا مبحثين فقد خصص للدراسات التطبيقية عن موقع الاقتصاد الجزائري أمام بدائل الاندماج المتاحة فقد تضمن هذا الفصل دراسة تقييمية عن واقع الجزائر أبان التكتلات المنظمة إليها من اتحاد مغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة والشراكة الأروجزائرية بغية تصحيح مسارها في تلك التكتلات للوصول أو استفادة من الفرص المقدمة كل تكتل على حدى والإشارة إلى التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائر وشروط الاستفادة من تلك التكتلات الاقتصادية.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية المفسرة

للتكامل الاقتصادي

تمهيد:

عرف العالم تغيرات هامة مند نهاية الحرب العالمية الثانية في شتى المجالات الاقتصادية السياسية التجارية وقد زادت حدة هذه التغيرات في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين مع بروز معطيات جديدة تمثلت أساسا في ظهور بوادر الأولى لولادة نظام اقتصادي عالمي يهدف إلى توحيد الأجزاء الاقتصادية من خلال الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود على حركة السلعة والخدمات و الأشخاص ورؤوس الأموال بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة.

ومن هدا المنطلق، و حتى نلم بمختلف هده الجوانب سوف نتعرف على الإطار العام لتكامل الاقتصادي و أهم التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم، وقد تضمن الفصل الأول العناصر التالية :

المبحث الأول: الإطار العام لتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: مراجعة بعض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الحالية، ودالك باعتباره سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية خاصة في الوقت الحالي، لدالك سيتم التطرق إلى مختلف مفاهيم التكامل الاقتصادي ، أهدافه و مقوماته أسسه ، أشكاله.

المطلب الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر والذي يعكس تزايد شعور بالحاجة لمزيد من التكتل والتعاون بين مجموعة من الدول:

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

يقصد **بالتكامل الاقتصادي:** هو "عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها ، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات".

إن دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي كثيرا ما يختلط عند البعض ببعض المصطلحات القريبة منه ، كالتعاون والاعتماد المتبادل، وعليه يجدر بنا قبل الشروع في تحديد التكامل الاقتصادي الإشارة ولو بإيجاز إلى معاني تلك المصطلحات.[1]

الإعتماد المتبادل" هو حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات فيما بينهم، وعادة ما يستخدم هذا المصطلح تمييزًا عن التبعية التي تعني ضمنيا أن بعض الدول والمجتمعات تعتمد على الدول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها، بل هي مكتفية ذاتيا.

أما **التعاون** فهو"اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يتم بموجبها مجرد تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة بينها أو إبرام اتفاقية لتيسير تسوية المعلومات الجارية بينها أو اتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال مواطنين بينها للعمل والتعاون قد يكون بين دول متجانسة اجتماعيا، سياسيا، إقتصاديا أو عكس ذلك.[2]

كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة بين دول الأعضاء في منطقة التكامل ، والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات.[1]

---

[1] صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي "بين الدوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط، سنة2010، ص55.

[2] صبيحة بخوش، نفس المرجع ، ص 55.

وفي إطار المفهومين أعلاه فالتكامل الاقتصادي قد يكون عامًا أو شاملاً كما قد يكون "قطاعي" ، حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبيق التكامل في وقت واحد على جميع القطاعات الاقتصادية في الدول المعنية.

أما التكامل القطاعي فهو الذي يكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة اقتصاديات الأطراف المعنية. [2]

يمكن إيجاز بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين حول التكامل الاقتصادي فيما يلي:[3]

- ✓ ميردال"MYRDAL" عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية واجتماعية بناءًا عليها تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج.
- ✓ فجدا"VADJA" مبرز بين نوعين من التكامل التجاري هما:
  - التكامل من خلال السوق والذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.
  - التكامل من خلال الإنتاج والذي يتم بواسطته رفع الفروع الإنتاجية الذي يمكن أن يبلغ حدودها المثلى من الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.
- ✓ بيذر "PINDER" يرى التكامل الاقتصادي يشمل كلاً من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لمنطقة التكامل الاقتصادي وصياغة وتطبيق سياسات متسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الموجودة.
- ✓ بيلا بلاسا "B.BILASSA" يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية أو حالة ، فهو صفة عملية بأنه يتضمن الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية.[4]

ومن خلال ما سبق يمكن **تعريف التكامل الاقتصادي :**

"وهو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليه دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع".

---

[1] بن عياشي بشير، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ، الملتقى الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزئر، 2004، ص 41

[2] بن عياش بشير، المرجع السابق، ص41.

[3] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص217

[4] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون الخليجي العربي وتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص40

الفرع الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن التكامل الاقتصادية يؤدي إلى تحرير عوامل الإنتاج مما يعطي ميزة نسبية لهده الدول، حيث تستفيد الدول الأعضاء في التكامل من هدا التحرير مستبعدة باقي دول خارج التكامل ، لهدا بدا التفكير في طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين جميع الدول سواء الداخلة في المنطقة تكامل ما أو غير منسبة إليه، و هدا التجمع هو ما يعرف بالمنهج البديل للتكامل.

أولا: المنهج التقليدي للتكامل

يقصد بالمنهج التقليدي للتكامل دالك المنهج الذي تعرف عليه نظرية التكامل إبتداءا من بلاسا و الذي يتم عبره مراحل أو أشكال كما سمونها بعض الاقتصاديين وهي : منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشرك الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي والتكامل التام ، حيث يجمع بين دولتين أو أكثر تتقارب فيه مستويات الاقتصادية و تتوفر فيها شروط و مقومات حتى ينشاء التكامل بينهما .

ثانيا: المنهج البديل للتكامل

و يقصد بيه ذلك النوع من التكامل الذي يجمع بين العديد من الدول، لا تتقارب في مستويات الاقتصادية و الاجتماعية كما هو الحال في المنهج التقليدي ، فهو يجمع بين دول و أقاليم متقدمة و دول و أقاليم أخرى اقل تقدما، و يعمل على تحرير التجارة بينهما .

لقد ظهر هدا المنهج بصورة جلية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، و لكن كان معروف من قبل هده الفترة من خلال اتفاقية الجات، إلا انه لم يكن بالصورة التي ظهر بها بعد 1995 حيث زاد انضمام الدول الى هدا التكتل بنسبة كبيرة ، فمن خلال المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء العمل بالنظم التفضيلية ، مما أعطى فرصة للدول الأقل نموا أو التي لا تستطيع أن تنشاء تكاملا اقتصاديا فيما بينها في إيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية ، من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما ، تعمل كرائد لها في اقتحام تلك الأسواق و اكتساب القدرات اللازمة لذلك ، و يستدعي إقامة مثل هدا التكامل وجود دولة مركز او قائدة[1]

و تمثل المنظمة العالمية للتجارة المنهج البديل للتكامل ، و تهدف الى تحرير القيود التجارية لتسهيل انتقال السلع و الخدمات علي الصعيد العالمي و فتح الأسواق التجارية ، جعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية و يصبح أكثر تقاربا.

[1] إلياس حناش، **واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل إقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، العلوم الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 31-32.

أن الميزات التي يتيحها المنهج البديل للتكامل جعلت بعض الاقتصاديين يشكون من فعالية المنهج التقليدي للتكامل حاليا و مدى أهمية لان في نظرهم محدود و يقتصر على الدول الأعضاء فقط.[1]

المطلب الثاني: أسس وأشكال التكامل الاقتصادي

يترتب على التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المختلفة عدد من الأسس و الإشكال، يتم توضيحيهم كتالي:

الفرع الأول: أسس التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على عدة أسس رئيسية تحدد حسب الإجراءات المتخذة لتحقيقها.[2]

أولا: إلغاء الرسوم الجمركية

نظرا لضيق السوق المحلي وعدم قدرته على امتصاص كميات السلع والمنتجات التي ترغب الدولة في إنتاجها على أساس اقتصادي، بهدف الإفادة وفورات النطاق والحجم الواسع للإنتاج فإن الدول تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها لإيجاد سوق خارجية للتصرف هذه المنتجات والتي تستفيد من الاكتشافات العلمية والفنية عن تصريف كل الكمية التي تنتجها من السلع أو على الأقل نسبة منها وطريقها إلى ذلك هو إلغاء الرسوم الجمركية وتراخيص الاستيراد فتكون المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة في حرية وسهولة.

ولاشك في إلغاء مثل هذه القيود يمكن أن يولد أثار ضارة في الاقتصاديات المتكاملة تتباين حسب درجة تطورها وكفاءة، فضلا عن إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة فإنه يتعين عليها أن تضع تعريفة موحدة لإزالة الدولة غير المشتركة في الإتحاد إزاء غيرها من الدول حتى لا تعتمد اتفاقيات من شأنها القضاء على الهدف من إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المشتركة في تنشيط التعامل التجاري بينهما.

ثانيا: إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج

يقصد به إلغاء القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين الدول المتكاملة فإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال يتيح حرية كاملة في انتقاله بين الدول، وتقيد حركتها مع العالم الخارجي، وذلك حتى يتم الإستفادة منها في تطوير النشاطات الاقتصادية المحلية، لأن هذه الحرية في رؤوس الأموال يمكن أن تؤدي إلى استفادة مناطق أو مجالات معينة وضعف أو عدم استفادة مناطق أخرى، حيث أن رؤوس الأموال في ظل آلية السوق تتجه عادة إلى المناطق والمجالات التي تتم فيها تحقيق ربحية وتطور أكبر نظرا لتوفر التسهيلات اللازمة لاستخدام رؤوس الأموال فيها ، وقلة عائق استخدامها، وهذا ما يقتضي على مجموعة الدول المتكاملة

---

[1] إلياس حناش، **المرجع سبق ذكره** 31-32.

[2] فليح حسن خلف، **إقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2004، ص ص225-226.

توجيه رؤوس الأموال إلى المجالات الأكثر عائداً أو نفعا للدول المتكاملة بمجموعها وبما يضمن تحقيق تطورها بشكل متناسب.

ثالثا :تنسيق السياسات الضريبية والمالية

يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة التنسيق بين السياسات الضريبية والمالية للدول المتحدة عن طريق تعديل في نظم الضرائب ما يحقق المساواة في المعاملة الضريبية والقضاء على الازدواج الضريبي، حتى يتسنى تفادي الاختلاف في التكاليف ولضمان التوزيع الكفء للموارد في داخل الإتحاد إذ أن اختلاف النظم الضريبية ولوائحها بين هذه الدول قد يؤدي إلى تقييد التبادل السلعي على الرغم من إلغاء الرسوم الجمركية ، إذ أن التفاوت في الضرائب على الدخل والأرباح يمتنع معه انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات ويؤدي تركزها في الدول المنخفضة الضرائب كذلك فإن التفاوت في ضرائب الاستهلاك يؤدي إلى التأثير على حركة التبادل التجاري بين الدول وظهور السوق السوداء لبعض السلع في بعض المناطق ، بالإضافة إلى أن للازدواج الضريبي في دول الإتحاد تأثير معاكس على حركة رؤوس الأموال حيث يؤدي هذا الازدواج إلى زيادة الأعباء على رؤوس الأموال وبالتالي تقييد حركة انتقالها.[1]

رابعا: تنسيق السياسات النقدية

ويقوم هذا التنسيق على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول المتحدة أو تحديد حدود ضيقة لتقلب هذه الأسعار وإطلاق حرية تحويل هذه العمولات إلى بعضها البعض بين مختلف مناطق الإتحاد.

إذ أن ترك الحرية لأسعار صرف هذه العملات في التقلب يؤدي إلى تقلب أسعار السلع و المنتوجات المتبادلة بينها مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة، كذلك فإن عدم إطلاق حرية تحويل هذه العملات يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل الإتحاد نتجت إلزام كل إقليم عن التعامل التجاري مع غيره من الأقاليم الأخرى خشية أن يؤدي تراكم العملات الأجنبية الغير قابلة للتحويل لديه إلى حدوث تضخم فيه.

خامسا: تنسيق السياسات الإنتاجية

يعد هذا التنسيق لسياسات الإنتاج جزء مكمل لحرية انتقال عناصر الإنتاج حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل استغلالها وذلك بتخصيص كل دول أو منطقة داخلة الإتحاد من إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكبر من غيرها بمعنى أن تتخصص كل منطقة في الإنتاج الذي تستطيع إنتاجه بأقل التكاليف الممكنة يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أثمانه ، وتحسين جودتها، بالإضافة إلى أن هذا التنسيق على إحداث التكامل في الهياكل الإنتاجية للدول المشتركة في الأجل الطويل.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص228-229.

الفرع الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يمكن التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بعدة أشكال تتمثل فيما يلي:[1]

أولاً: منطقة التفضيل الجمركي:

تمثل منطقة التفضيل الجمركي أول صور التكامل التاريخي حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الأخرى، المعاملة التفضيلية عند استيراد أوتصدير السلع إليها حيث يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها، ولعل أقدم منطقة التفضيل الجمركي هي منطقة "الكومنولث البريطانية" بين بركانيا ومستعمراتها بعد منحها الاستقلال...

غير أن التطبيق العملي لمثل هذا التفضيل وإن كان قد ساهم فعلاً في زيادة حركة التبادل التجاري إلا أنه يواجه صعوبات تتعلق بمتابعة البضائع التي يتم معاملاتها تفضيلياً وعدم إساءة استخدامها بواسطة الغير في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

إحدى درجات التكامل والتي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية التي تعرقل حركة السلع بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة منها بحقها في تحديد الرسوم الجمركية، والقيود التجارية الأخرى اتجاه دول العالم، ويترتب على قيام منطقة التجارة الحرة على هذا النحو تحقيق حرية انتقال السلع داخل المنطقة المتكاملة،

وبمعنى أخر فإن منطقة التجارة الحرة هي بمثابة إدماج أسواق السلع القومية لتلك الدول في سوق واحد مما يؤدي إلى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها ، ولعل منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكة اللاتينية(AFTAL)هي من الأمثلة الواضحة على منطقة التجارة الحرة في العالم، فكرة منطقة التجارة الحرة لا تتضمن إلغاء القيود على تحرك الأشخاص أو رؤوس الأموال بين دول الأعضاء أو تنسيق السياسات الاقتصادية لتلك الدول.

كذلك يلاحظ أنه لا تقيد حق أي دولة عضو في عقد اتفاقيات التجارية مع دول العالم الخارجي الخارجة عن نطاق منطقة التكامل والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة "إعادة التصدير"

والمتعلقة بمراقبة حركة السلع بين الدول الأعضاء وهي نفس النقض الذي يواجه"منطقة التفضيل الجمركي" وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة وخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية للدول المتكاملة إلى زيادة عمليات"إعادة التصدير".

[1] هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، ط،الإسكندرية، 2009، ص 47.

لتجنب ذلك تنص اتفاقية مناطق التجارة الحرة عادة على تحديد أنواع المنتجات التي تتمتع بالتفضيل الجمركي داخل المنطقة، كذلك يتم إنشاء جهاز إداري خاص يتولى مراقبة السلع المتبادلة في المنطقة ويتأكد من أصلها، وتشترك الاتفاقية أن تصحب البضائع المتبادلة "شهادة المنشأ" من الدول العضو المنتجة للسلع الأخرى من المصدر نفسه إلى جمارك الدولة المستوردة ضماناً للمراقبة، غير أن هناك شك في مدى فعالية مثل هذه الرقابة في الأجل الطويل.

ثالثا: الإتحاد الجمركي

يعد الإتحاد الجمركي شكلا متقدما من أشكال التكامل الاقتصادي...وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة...

وفي الإتحاد الجمركي تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي، وبذلك يتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الإتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال...بمعنى أن الإتحاد الجمركي هو إدماج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدًا...

ويتضح من أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي إزاء العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة وخاصة"إعادة التصدير".

ويتميز الإتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك بأنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقيات مع دول العالم الخارجي أو حتى تحديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء...ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي.

وغالبا ما تكون أول خطوة في سبيل إقامة إتحاد جمركي هي المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود على الواردات...حيث يسود مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالأعضاء من الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالنسبة للسلع معينة، ثم يضاف إليها تدريجيا فيما بعد السلع إلا أنه ينتهي الأمر بإقامة إتحاد جمركي يشمل كافة السلع ومع ذلك فهناك اعتراضات توجه إلى الاتحادات الجمركية منها.

أنه يعمل على زيادة التبادل التجاري بين مجموعة دول الأعضاء فيه على حساب تقليله مع الدول الأخرى الخارجة عن نطاق الإتحاد وهذا الأمر منطقي بالنسبة للسلع التي يتم إنتاجها داخلة الإتحاد الجمركي...[1]

[1] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 48.

ثم إن إستخدام الإتحاد الجمركي كوسيلة لبعض السلطات السياسية لدولة على شريكاتها في الإتحاد ، لكن هذا الاعتراض ينطوي على مبالغة كبيرة فظالما كانت دول الإتحاد مستقلة ولها إمكانيات متقاربة فإن قيام الإتحاد لن تكون له أثر على سيادة أي دولة.

رابعا: السوق المشترك[1]

على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي يمثلان صورة متقدمة لتحقيق التكامل إلا أنهما فقط اهتما بالتبادل السلعي عن طريق إلغاء القيود التي تعرقل حركته وانسيابه وإغفال أهمية حركة عناصر الإنتاج فقامت السوق المشتركة لتكمل النقص فيها وتعدل من أوجه القصور فيها.

والسوق المشترك يتضمن خصائص الإتحاد الجمركي إضافة إلى خاصية جديدة وهامة هي حرية حركة عناصر الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والتي تساوي عوائد عناصر الإنتاج بين الدول المكونة لها.

وفي هذا الشكل الأكثر تقدمًا للتكامل الاقتصادي تصبح اقتصاديات دول الأعضاء أكثر إندماجا، إضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي تلغى في ظل السوق المشتركة أيضا قيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أو بعبارة أخرى لا يتم فقط في ظل السوق المشتركة دمج أسواق السلع وإنما أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج، وبذلك تصبح دول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل بداخلها السلع البحرية ، كما يستطيع العمال أن يعملوا في أي منطقة دون تمييز ، ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق...والمثال الواضح والناجح في هذا الشأن هو السوق الأوروبية المشتركة.[2]

خامسا: الوحدة الاقتصادية

وعلى الرغم من أن السوق المشتركة تعد تطورًا حقيقا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي...سواءًا فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو حرية عناصر الإنتاج، إلا أنها أغفلت جانبا له أهمية ونقصد توحيد السياسات الاقتصادية نظرًا للتأثيرات الغير مباشرة على تحديد حرية حركة هذا التبادل السلعي و"عناصر إنتاجها".

إن السياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه الدول تأثيراتها البالغة على أسعار هذه المنتجات لذلك فإن توحيد مثل هذه السياسات يبرز فعالية توحيد التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية لذلك فإن الوحدة

[1] هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص49.

[2] هشام محمود الأقداحي ، مرجع سبق ذكره، ص50.

الاقتصادية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة، ولكن مع توحيد السياسات المالية والنقدية تجنبنا أي مشاكل تتعلق بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي لدول هذه الوحدة الاقتصادية.

الشكل رقم(1): شكل توضيحي للأشكال التكامل الاقتصادي.

المصدر:عبد الرحمان يسرى، أحمد إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص192.

المطلب الثالث: مقومات وأهداف التكامل الاقتصادي

يستند تحقيق التكامل الاقتصادي على مقومات تقوم على أساسها، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، ومن بين هده المقومات و الأهداف ما يلي :

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها منها الاقتصادية والثقافية، والجيوسياسية، ولكننا سنقتصر في بحثنا هذا على ذكر المقومات الاقتصادية فقط، وهذا لا يعني تجاهل المقومات الأخرى لما لها من دور فعال في إحداث التكامل الاقتصادي:[1]

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، ط 1، 2013، ص ص 136-137.

أولا: التخصص وتقسيم العمل

وهما عاملان أساسيان في بلورة التكامل الاقتصادي باعتبارهما العاملين الذي يتحقق بهما وفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

ثانيا: توفر عناصر الإنتاج

وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية والتنظيمية الأخرى، هذه العوامل مسؤولة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية عند مباشرة أي نشاط إنتاجي واعتقد أن التكامل يوفر فرص وإمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكاملة.

ثالثا: توفر الموارد الطبيعية

وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكامل الاقتصادي ونجاحه وديمومته، فتوفر هذا العنصر الطبيعي وباختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول ويساعدها على تحقيق تكامل حقيقي، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة (أراضي، مياه)، تساعدها على توفير إنتاج زراعي واسع، والبعض الأخر من البلدان تتوفر على إمكانيات معينة يساعدها على تحقيق صناعة متطورة، وأخرى تتمتع بمناخ ملائم وأمكنة سياحية ستوسع من قدرتها السياحية وإنتاجها السياحي.

رابعا: توفر وسائل النقل والاتصال

سواء تعلق الأمر بالنقل البحري، والجوي أو البري أو بطرق اتصال حديثة، وهذا كله يساعد في نجاح عملية التكامل بين البلدان، وان توافر هذه العناصر مهمة جدا لديمومة وتقويته، كل هذا زيادة على مقومات أخرى جغرافية، سكانية، لغوية، عرقية، اجتماعية، مالية...الخ.[1]

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

أولا: توسيع السوق:

تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيق الأسواق وصعوبة تصريف الفائض من إنتاجها وترى في التكتل الاقتصادي حلاً لمشكلة ضيق نطاق السوق وعليه فبعد عملية التكامل الاقتصادي يصبح لدى الدول سوق واسع لتشمل جميع دول الأعضاء ويترتب على ذلك زيادة إنتاج المشروعات المقابلة للزيادة في

[1] محمد توفيق عبد المجيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المستقلة كما يؤدي إلى تحقيق وفرات الإنتاج الكبير

، حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.

اعتبار الاستثمار القوة الدافعة للتجارة وتنميتها وتوسيعها إضافة إلى المجالات الاخري، وتطوير القدرات والإمكانيات لإيجاد البنية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.

ثانيا: العمل على الإستفادة أكثر من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة:

وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة مابين الدول الأعضاء مما يزيد من الإستفادة من اليد العاملة المدربة والماهرة في الشكل الأفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي ويؤدي إجراء حرية اليد العاملة مابين الدول المتكاملة إلى حرية جزئية لمشكلة البطالة في الأمد القصير ، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة مابين دول التكامل وهو ما يجعل تحقيق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دول وعدد السكان.

ثالثا: تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:

وذلك بما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من الإمكانيات المتمثلة في توسع حجم السوق وتوفيرات اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي في دول الأعضاء وهي من الأهداف الاقتصادية التي تدفع الدول نحو التكامل الاقتصادي.

تهدف التكتلات الإقليمية إلى تسهيل حركة التجارة مابين الدول الأعضاء من خلال العديد من الإجراءات المتفق عليه، وقد يفسر ذلك على اتخاذ عدد من الإجراءات الحمائية ضد الدول الغير الأعضاء في التكتل.[1]

المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم

شهد الاقتصاد العالمي ظهور عدد معتبر من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، باختلاف صورها حيث مست هذه الظاهرة جميع مناطق العالم، لكن درجة نجاح وتطور هذا الأخير لم يكن في نفس الاتجاه فبعض ها تعثر وبعضها تطور واستمر ومن أهم التكتلات الناجحة على المستوى العالمي مايلي:

[1] مقدام عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة،** العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2001- 2002،ص 24.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA)

لقد تجاوزت دول القارة الأمريكية هدف الدول الأوروبية من حيث السعي وراء بناء تكتلات إقليمية بين الدول المتقدمة والصناعية، وتجاوزت إلى ربط سكات التعاون مع أطراف أقل نموًا لتحقيق الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بدمج شمال جنوب وإنشاء منطقة التجارة الحرة مع دول المتقدمة وأخرى نامية.

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا اتفاقية(NAFTA)[1]

أول خطوات هذا التكامل بدأ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام 1988، وكذلك بتوقيع إتفاقًا مشتركًا يقضي دفع الضرائب الجمركية على السلع المتبادلة بينهما ، وفي عام 1990إتفقت كل من الولايات المتحدة والمكسيك إجراء مباحثات بخصوص إقامة منطقة تجارة حرة بينهما لدى إنظمت إليهما كندا فيما بعد ليتم توقيع التجارة الحرة لأمريكة الشمالية وفي عام1992، ولم تدخل حيز تنفيذ إلا في عام 1994.

تهدف هذه الإتفاقية إلى تحرير التجارة والإستثمار بين الدول الثلاثة مع حق الإحتفاظ كل من دول بالقيود والحماية على الدول الأخرى ولقد توسعت الإتفاقية لتشمل التجارة البينية وإنتقال رؤوس الأموال والعمالة، كما تقوم أيضا الإتفاقية على التحرير التدريجي للقيود الكمية والغير كمية وتشجيع الإستثمارات والتنسيق في السياسات بين الدول الثلاثة خلال فترة تتراوح بين 10-15سنة للسلع الغير الزراعية، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فهناك إتفاقية مشتركة بين أمريكا والمكسيك وبين كندا والمكسيك وتطبق عليه قواعد وإجراءات معاهدة إتفاقية التجارة الحرة بين كندا والمكسيك.[2]

ثانيا :أهداف منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكاNAFTA

تختلف إنشاء التكتل من دولة إلى أخرى حسب الظروف وأهداف كل دولة وفيما يلي نعرض أهداف كل بلد عضو فيما يلي:[3]

1. **أهداف الولايات المتحدة الأمريكي**

تطمح الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هدا الاتفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية و الدولية و محاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة في أوروبا ، بالإضافة إلى رغبتها في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في

---

[1] عبد الرحمان مكطوف، عبد اللطيف شهاب زكري، **إتفاقية التجارة الرئيسية في العالم "دراسة تحليلة ومقارنة"**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد66، سنة2007، ص64.

[2] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة**، دار المصرية اللبنانية، لبنان،ط1، 2004، ص143.

[3] زين الدين حماشي، **تأثير التكتل الإقتصادي الإقليمي على تموقع شركات بداخلها"دراسة حالة تكتل أمريكا نافتا"** ، أطروحة دكتوراه، علوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضيان، ص62.

المكسيك خاصة ، لكن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية هو محاولة تقديم المكسيك على انه الانفتاح الخارجي للدول النامية

2. أهداف المكسيك:

تتمثل دوافع المكسيك كالتالي:

- ✓ رغبة المكسيك في تنمية اقتصادها وتحفيزه بجلب المستثمرين...دعت المكسيك بإقامة منطقة تجارة الحرة بصورة شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية بغية تقوية العلاقات الثنائية على المستوى الدولي
- ✓ اتخذت المكسيك سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين أوضاع الشعب وتمثلت في مساندة قطاع السكن,توسيع نظام التأمين,خفض الضرائب وغيره.
- ✓ تركيز رؤساء المكسيك على إعادة توزيع الأراضي من أجل كسب تأييد الشعب لتقوية مؤسسات الدولة ولتحقيق الوحدة الوطنية، وانعدام العدالة في ملكية الأراضي هي السبب الرئيسي في قيام الاضطرابات السياسية والاقتصادية بالمكسيك
- ✓ إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة الناتجة عن عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة والتي أدت إلى أزمات متكررة هي السبب الرئيسي لانتهاج إستراتيجية جديدة في العلاقات الخارجية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي.[1]

3. .أهداف كندا :

تحاول كندا تبقى معزولة في محيطها بالإضافة إلى الاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصال، النقل، التكنولوجيا الحديثة).

وفقا لهده الاتفاقية سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية أو الحصص على المنتوجات الزراعية و الصناعية في نهاية الفترة الانتقالية و التي تستمر من 5سنوات إلى 15سنة ، و يمكن فرض رسوم جمركية بصفة مؤقت في حالة الزيادة الكبيرة للوردات في سنة من السنوات، و لكي تستفيد من الإعفاءات الجمركية يستلزم أن تفي السلع بمتطلبات قواعد المنشأ فعلى سبيل المثال يجب أن تكون نسبة المكون المحلي للدول الثلاث في السيارات 62.5% أما فيما يتعلق بالمنسوجات و كل المنتوجات الأخرى ، فانه يجب ان يكون العمل و المواد من أمريكا الشمالية بنسبة 50% من قيمة تلك المنتجات.

ومع وجود بعض الاستثنئات تم رفع جميع العوائق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين البلدان الثلاثة ، و كذلك تم الاتفاق على المعاملة الوطنية للمستثمرين في بلدان الأعضاء ، و بالمثل تقوم المكسيك بفتح أسواقها للبنوك

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2017، ص ص 436-437.

الأمريكية و كذلك شركات التامين و النقل البري ، و الأوراق المالية ، و تحمي الحقوق الملكية الفكرية للبلدان الثلاث.[1]

ثالثا: المكانة الاقتصادية لشمال أمريكاNAFTA

يتوزع ثقل الاقتصاد العالمي من حيث المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية، الناتج المحلي...على ثلاث مناطق رئيسية يصطلح عليه الثالوث""وهي كل من أوروبا ممثلة في الإتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ممثلة في منطقة التجارة الحرة ومنطقة شرق أسيا من خلال القوة التقليدية هي اليابان.

حيث نحاول إبراز مكانة وأهمية تكتل أمريكا الشمالية في الاقتصاد العالمي بالاعتماد على عدة مؤشرات أهمها المساهمة في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **مساهمة التكتل في التجارة العالمية:** باعتبار تكتل أمريكا الشمالية منطقة التجارة الحرة، فإن تطوير المبادلات التجارية على المستويين الداخلي والخارجي ومن أهم أهدافه ، تبرز مكانة النافتا في الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة المعتبرة في التجارة العالمية، حيث تعتبر ثاني أهم متعامل تجاري بعد الأوروبين ، حيث يساهم ب13.4%من الصادرات العالمية ، بما يعادل 2493مليار دولار، و17%من الواردات مايقابل 3300مليار دولار سنة 2014 ، رغم ارتفاع حجم صادرات التكتل بالمبلغ إلا أن نسبة مساهمته في التجارة العالمية قد انخفضت.[2]

الجدول الموالي يبين تطور مساهمته في التجارة العالمية:

الجدول رقم(1): مساهمة النافتا في التجارة العالمية لسنوات مختارة.

السنة	1998	2000	2003	2006	2010	2014
النسبة	17.6	20.4	15.8	17	13	14

المصدر:. www.wio.org consulte le 1 janvier a22:53.

يوضح الجدول اعلاه تراجعا في حصة التكتل في التجارة العالمية من 20% سنة 2000الى 17% سنة 2006 لتصل إلى14%سنة 2014، وهذا بفعل عدة عوامل أبرزها منافسة الصادرات الصينية للصادرات الأمريكية، بحيث أصبحت الصينية تحتل المرتبة الأولى للصادرات العالمية سنة2015.

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 192.

[2] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة**، المرجع سبق ذكره، ص 250.

2. حصة التكتل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة

حسب تقرير"CNUCED" حول الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم لسنة 2016 فقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 20015 نموًا معتبرًا حيث وصل إلى 1762مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أي بزيادة قدرها 38% مقارنة بنسبة 2014 بلغت 1230مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع حالات الإستحواد والاندماج بين الشركات في العالم حيث انتقلت من 432مليار دولار سنة2014 إلى 721مليار دولار سنة2015.

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتكتل نافتا، فقد بلغت 429مليار دولار سنة 2015حيث ارتفعت ب16% مقارنة بنسبة 2014.في حين بلغت الاستثمارات الخارجية من التكتل نحو العالم 367مليار دولار.

جدول رقم(2):تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكتل نافتا للفترة2008-2015.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الإستثمار	396	183	249	290	209	283	165	429

المصدر:global investment terends monitor,unded N15 janve2016

يوضح الجدول استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو التكتل خاصة في السنوات الأخيرة ، وإن عرف تراجع سنة 2009 أين بلغ 183بعدما كان 396سنة 2008 وهذا بفضل التداعيات السلبية العالمية.

الفرع الثاني: تكتل الإتحاد الأوروبي

في الوقت الذي يشهد فيه العالم مزيدا من التفتت والانقسامات وفي الوقت الذي بدأت فيه الدول بالتفكك والانقسام إلى دويلات ضعيفة يظهر الإتحاد الأوروبي كقوة دولية فاعلة تتزايد أهميتها يومًا بعد يوم.

أولاً: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي:

مع بداية التسعينات من القرن الماضي دخل المجتمع الدولي مرحلة جديدة من مراحل النظام العالمي التي تعرف اليوم بمرحلة" النظام العالمي" الجديد والتي ألقيت بظلالها على المجموعة الأوروبية ودفعت بها إلى الإسراع لصياغة معاهدة شكلت نقلة نوعية جديدة في تاريخ أوروبا والعالم,وهي معاهدة ماستريخت التي أنشأت الإتحاد الأوروبي.[1]

[1] صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص ص 57-58.

انشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة دولية وقعتها في مدينة ماسترخيت (هولندا) في 1992/2/7 الدول 12 الأعضاء في المجموعة الأوروبية المكونة أنداك من المجموعة الأوروبية ، مجموعة الفحم و الصلب ، و دخلت حيز التنفيذ في 1993/1/1 وبموجب معاهدة ماسترخيت ، ودخلت مرحلة التكامل و الاندماج في أوروبا مرحلة جديدة ، و قبلت بعد دالك دول أوروبيا جديدة ففي 2005/4/25 وقعت رومانيا و بلغاريا بحضور وزراء خارجية الدول 25 في لكسمبورغ اتفاقية انضمامها الى الاتحاد ، وبدالك أصبح الاتحاد ، حتى نهاية 2007 يضم 27 دولة نذكر حسب تسلسل انتمائها للاتحاد (ايطاليا 1958، ألمانيا 1958، بلجيكا 1958، فرنسا 1958، لوكسمبو غ 1958، هولندا 1958، المملكة المتحدة 1973، دانمارك 1973 ، يونان 1981، اسبانيا 1986،برتغال 1986، ايرلندا 1993، السويد 1995، فرلاندا 1995، النمسا 1995، استونيا 2004، بولندا 2004، التشيك 2004 ، سلوفاكيا 2004 ، سلوفانيا 2004، قبرص 2004، لاتافيا 2004 ، اتوانيا 2004، مالطا 2004 ، بلغاريا 2007.) كما كانت من أهم أهداف الاتحاد الأوروبي:

- ✓ تأسيس المواطنة الاوروبية (الحقوق الأساسية ، حرية التنقل، الحقوق المدنية و السياسية).
- ✓ ضمان حرية الامن و العدل من خلال التعاون بين الدول الأعضاء الشؤون الداخلية للعدل .
- ✓ تقوية دور أوروبا في العالم في المجالات السياسية و الأمنية الموحدة .
- ✓ دعم التقدم الاقتصادية و الاجتماعية عبر تدعيم :السوق المشتركة ، العملة المشتركة اليورو ، التنمية الاقتصادية ، قضايا حماية البينية .

الشكل رقم (02): توسيع الاتحاد الأوربي

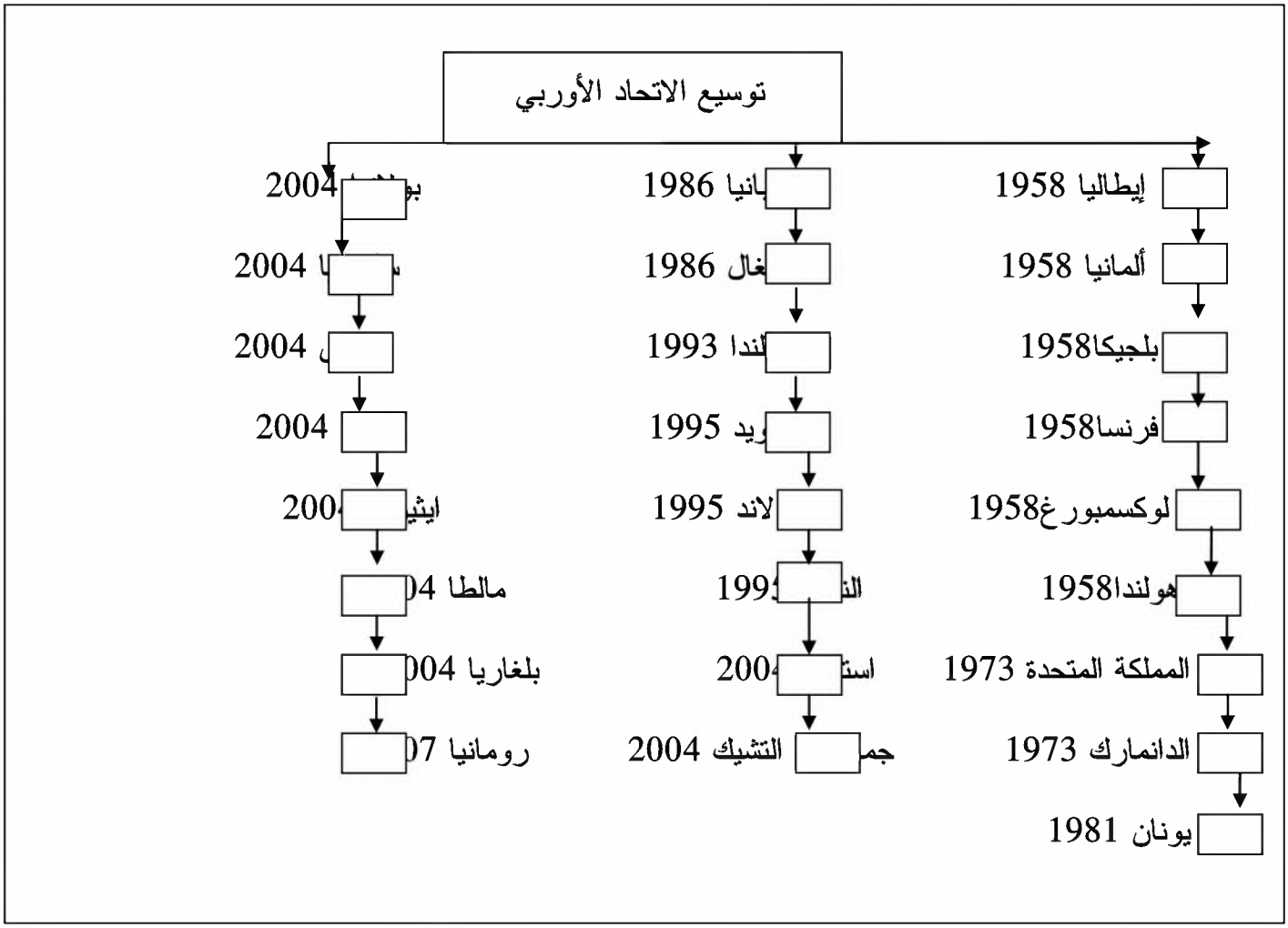

المصدر من إعداد الطالبة إعتمادا علىصدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط، سنة2009، ص ص57-58.

ثانيا: أدوات القوة الأوروبية

لاشك أن الإتحاد الأوروبي يمتلك من الإمكانيات وأدوات القوة المتعددة، مايجعله قادرا على لعب دور متميزًا على الصعيد الدول والنظام العالمي، وسنعالج هذه الأدوات من خلال التركيز على القوة الإقتصادية وبالذات توحيد العملة الأوروبية "اليورو"وعلى قدرتها على تشكيل قوة عسكرية موحدة.

1. العملة الأوروبية:

كان وزير المالية الألمانية الألماني "بير وارنر" قد إقترح عام 1969 إنشاء وحدة نقدية أوروبية وقدم تقريرًا سمي بإسمه"تقرير وارنر"1971 دعا فيه على إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء، وبعد ذلك بسنوات تم تكليف لجنة من الخبراة بزعامة جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية عام1988 بإعداد خطة عمل من أجل إقامة إتحاد إقتصادي ونقدي بين دول الإتحاد ووقع في العام التالي، تفاق إقامة الإتحاد النقدي خلال ثلاثة مراحل إمتدت من عام 1990حتى نهاية 1993، أدت إلى حرية إنتقال رؤوس الأموال بين بلدان المجموعة الأوروبية، ودعمت إتفاقية ماستريخت عام 1992 التوجه الأوروبي للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ومقرة فرانكفورت، وإتفق على هذه التسمية في عام 1995.

وفي عام 1999 وافقت 11دولة من دول الإتحاد(فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا، هولاندا، النمسا، بلجيكا، فلندا ، ولوكسمبورغ) من أصل 15دولى إعتماد اليورو رسميا وأعلنت بريطانيا والدنمارك والسويد عن تأجيل دخولها لنادي اليورو حتى حين توفق شعوبها على هذا الإنظمام ورفض السويديون بأغلبية كبيرة 56.1% الإنضمام إلى منطقة اليورو وفي الإستفتاء الأخير الذي جرى في السويد في 15-9-2003 على مشروع الوحدة النقدية الأوروبية مقابل41.8% وهذه المرة الثانية التي يرفض فيها الإعتماد على اليورو كعملة بدلاً من العملة الوطنية في دول الإتحاد.

وفي اليوم الأول من عام 2002 بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية ، وفي شهر يوليو من نفس العام فقدت العملات الوطنية صلاحيتها لصالح اليورو وعلى الرغم من إرتفاع الأسعار بنسبة 30% في الأسواق الأوروبية وبعد عام واحد على تطبيق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة إلا أنه لم يكن أحد يتوقع أن الأوروبيون قادرون على تطبيق سياسة البنك المركزي الأوروبي الموحد ويتلخصون بعد عقد من الزمن من عملاتهم الوطنية ويتعاملون مع عملة أوروبية واحدة هي اليورو بهذا الشكل.[1]

ولاشك أن اليورو قد نجح كعملة أوروبية في منافسة الدولار الأمريكي في العالم الأول على البدء باستعماله ومع أنه بدأ متعثراً عند البدء بتداوله في مطلع عام 2002 وخسر حوالي30.75%من قيمته أمام الدولار ليصل مابين 1855و8230 من الدولار الأمريكي إلا أنه حافظ على سعر الصرف عالمي يعادل سعر الصرف الدولار الأمريكي علمًا أن سعر الصرف العملة الأوروبية لدى إطلاقها كان 1665دولار أمريكي ولاشك أن إنهيار الأسواق المالية العالمية قد ساهما في تقوية العملة الأوروبية وزيادة الطلب عليها وأن إنهيار

[1] نرمين السعدي، **تطور النظام النقدي الأوروبي" الإشكاليات وتوقعات المستقبل"**، مجلة السياسات الدولية، العدد129، يوليو تموز، 1997، القاهرة، ص203.

الإستثمارات العالمية بعد أحداث 11سبتمبر 2001، دفع الإستثمارات إلى الإتجاه نحو منطقة اليورو وأصبح عملة اليورو مع ثلث الأسهم المباعة عالميًا.[1]

إلا أنه في عام بدات تواجه الإقتصاد الأوروبي بعض الصعوبات مما أثر على تراجع قوة اليورو الذي وصل إلى ادنى مستوى له منذ أربع أشهر في مقابل الدولار حيث تسبب تراجع أرقام النمو في فرنسا بنسبة 3%خلال الربع الثاني من عام 2003 في هذا التراجع مما أدخل إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو في مرحلة الخطر، كما أن الإقتصاد الألماني الذي يعتبر أكبر إقتصاد في منطقة اليورو تراجع هو الأخير نفس الفترة إلى 1% ويبدو أن الإقتصاد الأوروبي قد عانى من الإرتفاع الكبير في فترة الماضية إلى 13% مقابل الدولار مما يدل على أن إرتفاع تحسن سعر الصرف اليورو عالميًا قد أثر بشكل سلبي على الصادرات اليورو.

ومن أجل إنتعاش الإقتصاد الأوروبي فقد وافق زعماء الإتحاد في مؤتمر القمة الذي عقد في بروكسل 17-10-2003على خطة الإستثمار 200بليون يورو، لتطوير البنية التحتية التي تربط دول الإتحاد من شرق بولاندا إلى برتغال.

2. إنشاء القوة العسكرية[2]

شهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ بدء إنهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1989وإنتهاء الحرب الباردة حوارًا ساخنًا حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية المزيد لإستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي وبين الموقف الأوروبي المطالب بتقليص صلاحياته خاصة في القارة الأوروبية وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة.

وأقر رؤساء الدول الأطلسية في مؤتمرهم الذي عقدوه في بروكسل 11-1-1994، مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون "والذي كان عبارة عن إعلان مبادئ يحدد إلتزامات الدول المشاركة فيه على قدم المساواة وحل النزاعات بالطرق السلمية وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع ، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف وكان الهدف من ذلك إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي لأن دول الإتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية وكانت وجهة نظر الأوروبية ترى أنه لاداعي لإستمرار الناتو بعد إنهيار حلف وارسو وتفكيك الإتحاد السوفياتي ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في الإجتماع عام 1999 بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام 2003 تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والأقليمية.

---

[1] نرمين السعدي، **نفس المرجع اعلاه** ، ص203.

[2] Martin Feldstion EMU and International confhlict.FOReigen affairres; nouvember21 december.1997.pp62-63.

ويعتقدان الدعوة لإنشاء تلك القوة قد جاء ردًا على الأداء الضعيف لدول الإتحاد الأوروبي خلال أزمة "كوسوفو"1999، التي لم تستطع فيها أوروبا إنهاء الصراع من دون الإستعانة بالقوة الأمريكية ، فقد أظهرت أحداث البوسنة عجز الإتحاد السياسي والعسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منه بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة التي حسم تدخلها الصراع.

وكان الرئيس الأمريكي "جورج بوش"قد صرح بأنه يدعم إنشاء القوة الأوروبية ، وحدد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي "فافيير سولانا" ثلاثة أهداف للإتحاد في مجال الأمن في مقالة له نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية بعنوان (الإتحاد الأروبي دعامة لعلم جديد) إن الهدف الأول يقضي ببسط المنطقة الأمنية حول أوروبا وإنشاء دائرة من الإدارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز وعلى طول حوض المتوسط والهدف الثاني أن يكون الأوروبيون جاهزين للتحرك المتعدد الأطراف والهدف الثالث يقضي مواجهة التهديدات بردود فاعلة عبر تطوير سياسة منهجية من الإلتزام الوقائي في مقدونيا أو البوسنة أو جنوب القوقاز.

ثالثا :نجاحات الإتحاد الأوروبي

لخصت هذه النجاحات كالتالي:

- لخصت مسيرة الوحدة الأوروبية على إمتداد أكثر من نصف قرن إلى تحقيق التقارب بين إقتصاديات الدول المعنية، فأصبح بذلك الإتحاد الأوروبي أكثر الإقتصاديات الديناميكية وتنافسية ، وأكثر المناطق إستقطابًا للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.[1]
- ساعد أعضائه على زيادة حجم التجارة إلى ضعف ويرجع ذلك إلى النمو الإقتصادي السريع في الدول لإتحاد فضلاً عن التخفيضات التي أفردها الإتحاد.
- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة العملاقة هدفاً شديد الأهمية والتي باتت تمثل واقعاً يضم 27دولة ويعيش بها 540مليون نسمة يتمتعون بحرية البيع والشراء وحرية الإنتقال.[2]
- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في الأول من جانفي 2002 والتي أدى إستقرارها إلى أن أصبحت إحدى العملات الرئيسية والضاربة في العالم.[3]
- تحقيق الهدف الأساسي للإتحاد الأوروبي هو تحقيق الرفاهية الإقتصادية للشعوب.

---

[1] شحاب نوال، **أثر التكتلات الإقتصادية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم إ السياسية والعلاقات الدولي، علاقات دولية ، جامعة الجزائر، 2010، ص52.

[2] محمود يونس، **إقتصادية دولية**، دار الجامعة، مصر، ط، سنة2000، ص149.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، ، ص149.

- قيام الدول الأوروبية بإلغاء الحواجز التي كانت قائمة وتعيق حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الفنية المتعلقة بعمليات الإنتاج والتصنيع الأوروبي.[1]
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الإتحاد مثل دولتي إيرلاندا وإسبانيا حيث حققتا معدل نمو كبير في 20عام الماضية.
- تقديم المساعدات الاجتماعية لدول الإتحاد الأوروبي الأقل دخلاً وخاصة في مجالات الصحة والتعليم.
- النجاح في بناء سياسة دفاعية وأمنية مستقلة للإتحاد بعيداً عن منطقة حلف شمال الأطلسي مع تشكيل قوات أوروبية رئيسية هما"الجيش الأوروبي الموحد وقوة التدخل السريع الأوروبي".[2]

الفرع الثالث: رابطة جنوب شرق آسيا(ASEAN

تعتبر الأسيان إحدى التكتلات الإقتصادية المهمة التي بنت إستراتيجياتها على التوجه الخارج حيث يعتبر من بين التكتلات العملاقة في العالم.

أولاً : نشأة جنوب شرق آسيا

بدأ هذا التكتل كحلف سياسي بقيادة خمسة أعضاء مؤسسين هم(تايلاندا، أندونيسيا، ماليزيا ، الفليبين ، سنغافورة) محاولة تجاوز حرب محتملة في المنطقة بعد الظروف الصعبة التي عرفتها المنطقة تلك الفترة، والتي تميزت بالصراع مابين الكتلتين الشرقية والغربية فيما تعرف بالحرب الباردة، تم الإعلان عن نشأة رابطة جنوب شرق أسيا بعد اجتماع رؤساء خارجية الخمس دول في العاصمة التايلاندية بانكوك سنة 1967، ثم انضمت سلطنة بروناي سنة 1984، ثم انضمت فيتنام 1995,ثم لاوس ومانيمار سنة 1997، واكتملت بانضمام الدولة العاشرة كمبوديا سنة 1999.

ومن الناحية الاقتصادية يأخذ هذا التكتل صور منطقة التجارة الحرة بين الدول السابقة الذكر ، كما تعزز هذا الاتجاه بإطلاق عدة مبادرات أهمها:

- إنشاء منطقة الآسيان للاستثمارات واتفاقية تجارة الخدمات والتوجه نحو إقامة جماعة الآسيان.
- حيث قامت هذه الرابطة على خمسة مبادئ رئيسية هي:[3]

---

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، ط2، سنة2000، ص217

[2] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي"دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة انيل لاشهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2004، ص85.

[3] زين الدين كماشي، **إنعكاسات التكتلات الإقتصادية الإقليمية على إتجاه الإستثمار الأجنبي المباسر"دراسة حالة جنوب شرق أسيا"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية ، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر– ، 2011– 2012 ، ص92.

- ✓ تحقيق الأمن وإستقرار الأنظمة
- ✓ محاربة الإشتراكية
- ✓ المحافظة على السيادة الوطنية
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء
- ✓ التوجه نحو إقامة وترقية إقتصاد السوق

ثانيا: العوامل التي ساهمت في التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق أسيا

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحقيق ما وصلت إليه دول جنوب شرق آسيا والتي نوجزها فيما يلي:[1]

1. **العوامل الداخلية:** وتتمثل فيما يلي:

- **دور الدولة:** والمتمثلة في المركزية السياسية التي كانت سائدة في هذه البلدان حتى منتصف الثمانينات والمرتبطة بواقع الإنجاز الاقتصادي بقيام الدولة بوظائفها السياسية والإدارية والاستقرار السياسي والتي ساعدت هذه الدول على التحكم بمصادر التمويل المصرفي وتخطيط الأوليات الإستثمارية إلى مستوى عال من الجودة والكفاءة
- **تعزيز القدرة التنافسية :** واكتساب التقنية لجأت دول جنوب شرق آسيا إلى تعدد مصادر اكتساب التكنولوجية وأهمها استيراد السلع الرأسمالية والإنتاجية وخاصة عند بداية عقد التسعينات إذا ازدادت نسبة هذه السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك اعتمدت هذه الدول مبدأ التعاون التكنولوجي محليا فيما بينها لحل المشكلة التكنولوجيا والدخول في أجزائها الدقيقة إضافة لذلك فإن هذه الدول اكتسبت التكنولوجيا عن طريق التراخيص والتعاون.

2. **العوامل الخارجية :**تتجلى فيما يلي:

- **الإعتماد على تدفق رأس مال الأجنبي:** وبدرجة كبيرة فقد إرتفعت نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28مليار دولار عام 1995إلى 68مليار دولار عام 2014، إذ يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من العناصر المهمة للنمو الاقتصادي إنما تم توظيفه بشكل مثمر.
- **النظام الإقتصادي العالمي الجديد(العولمة) :** النشاط الإقتصادي الآسيوي بدأ من مدة فتحت فيها الدول الغربية أسواقها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الصناعية الآسيوية ، وقد ساعدت العولمة في الإندماج مع الإقتصاد العالمي الجديد على تخطي الكثير من القيود أمام الإستثمارات الأجنبية.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** لقد كان للإستثمارات الكبيرة التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً في أحداث النهضة في دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى دور الإستثمارات قصيرة الأجل

[1] مهدي سهر الجبوري، **مناظر عباس الجواري، تجربة جنوب شرق أسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي** ، جامعة كرباء العلمي، العدد4، العراق، 2006، ص ص 98-99.

في حين ساعدت الثورة المعلوماتية وثورة الإتصالات على إيجاد سوق عالمية للأسهم والسندات وتجارة العملة، وفي دراسة قامت بها بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية عام 1998"بعد الأزمة الآسيوية" بينت أنه في الوقت الذي إنخفضت فيه مستوى الإستثمار الأجنبي في الأسهم والسندات والأقراض المصرفي إلى دول.

- **التنويع الإقتصادي:** أي تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع قاعدة الإنتاج من السلع والخدمات وتنويع الإستثمارات والعلاقات الإقتصادية مع أكبر عدد من الدول وكذلك تنويع الإطار المؤسسي للنشاط الإقتصادي.
- **القيم الآسيوية:** لاتجد تعريف محدد لهذا المفهوم وكثر الحديث عنه ومنهم من يقول بأنه إعلاء التكافل على حرية وتقاليد للطاقة الشديدة للسلطة السياسية والإلتزام بالنظام العام ويرى البعض أن غير الآسيويين لم يصلوا إلى مثل هذه التجربة إلا إذا إمتلكوا نفس التقاليد.
- **التوجه إلى التصدير:** إن هذه الدول قد تبنت في الستينات إستراتيجية إعلال الواردات في التصنيع ولكنها في بداية السبعينيات تبنت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير بإعتبارها مفتاح النمو الإقتصادي وساعدت سياسة الحوافز الصناعية المعتمدة من قبل هذه الدول في نجاح هذه الإستراتيجية كالإعفاء الجمركي للإستثمارات الصناعية التصديرية وتقديم الإعانات والإعتماد على التخصص النوعي والأداء المتقن للوصول إلى جنوب شرق آسيا فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي التي تقوم به الشركات متعددة الجنسية حافظ على مستواه السابق قبل الأزمة.[1]

[1] حسان بخيث، **تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات دراسة قياسية، مقارنة بين دول العربية ودول جنوب شرق أسيا خلال الفترة 1980، 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراة**، العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك مالية، جامعة أبو بكر، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 175.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

إن موضوع فرص التكامل الاقتصادي المتاح أمام الجزائر كان محور العديد من الباحثين والمختصين في مجال التكامل الاقتصادي.

وقد تبلور هذا الإهتمام من خلال الدراسات التي قدمت لهذا الموضوع سواءًا التي ناقشت الموضوع بشكل عام أو التي حسرته في دولة معينة كما هو الحال بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع التكامل الإقتصادي في الجزائر.

فبعد البحث تبين أنه لاتوجد دراسة مطابقة لموضوع البحث تمامًا وإنما قريب منه وملمة به لحد كبير وتم الإختيار من هذه المواضيع

المطلب الأول: الأطروحات

- **دراسة بن عزوز محمد الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة، الفترة 1990-2007، اطروحة دكتوراه ، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010.**

حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول"ماهية البدائل للإندماج الإقتصادي المتاحة أمام الإقتصاد الجزائري؟"

تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع الإقتصادي الجزائري مع التركيز على المتغيرات لإصلاح الإقتصاد الجزائري، ضمن المتطلبات التي تفرضها العولمة (سياسات والإصلاح الإقتصادي، قرارات المنظمة العالمية للتجارة...)، كذلك إبراز المؤهلات والقدرات للإقتصاد الجزائري وإمكانية تفعليها للدخول في شراكة متميزة وعادلة تمكنه من ترقية المستوى الأداء الإقتصادي.

وهدفت هذه الدراسة أيضا إلى التعرف على الإتجاهات والآثار التي أحدثتها تجارب الإندماج الإقتصادي ضمن التحولات الإقتصادية التي تفرضها العولمة.

بعد الدراسة والبحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

* التوجيهات الجديدة للاندماج الاقتصادي التي تترجم الإقليمية الجديدة في عصر العولمة أضحت تشمل الجانب الإقتصادي والسياسي معًا,كما يشمل هذا الاتجاه مجموعة البلدان النامية والبلدان المتقدمة بحيث تعطى القيادة الإقليمية للبلدان المتقدمة بإعتباره دولاً مساهمة ومساندة والراعية لتحقيق النمو في البلدان النامية.
* إرتباط الإقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي إلا أن التنوع(على مستوى السلع أو على مستوى المجموعات الاقتصادية)التي تفرضه العولمة على اقتصاديات الدول النامية تفرض على الجزائر

إستغلال جميع الفرص التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي وعليه مشاركة الجزائر في أكثر من تجمع إقتصادي إقليمي,سوف يساهم في رسم سياساتها الإقتصادية (المالية,النقدية) والمؤسسة الداعمة لإقامة صناعات تمكنها من تنمية صادراتها,ولا يتحقق هذا إلا من خلال إجراءات عملية تهدف إلى رفع مستوى كفاءة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية المتاحة,وتشجيع المؤسسات الصناعية على زيادة قدرتها الإنتاجية بالإعتماد على مختصين(غير إداريين) في الفن الإستراتيجي والإستشرافي وأنظمة من القوانين القادرة على التكيف مع متغيرات العولمة.

المطلب الثاني: المذكرات

- **بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجيستر، ، جامعة وهران، 2012-2013.**

حيث تتمحور هذه الدراسة تحت الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهي النتائج التي حققتها الشراكة بعد عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ؟
- هدف الدراسة هو تقييم الشراكة الأروجزائرية، كذلك إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتحليل واقع الشراكة الجزائرية.

وما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تتلخص فيما يلي:

- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي لم تكن خيار استراتيجيا، وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.
- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوربي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوق للسلع والمنتوجات الأوربية بنسبة تتجاوز 50% من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي.
- كما أن الجزائر تسعى جاهدة لإقناع الطرف الأوربي بضرورة الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال تطوير قوانيين وتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير البنية التحتية الملائمة.
- لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة اقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تأجيل فكرة التفكيك الجمركي من جهة وكذلك ارتفاع صادرات الجزائر في قطاع المحروقات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: المجلات

- **بابا عبد القادر ودويس عبد القادر، تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.**

تمحورت الدراسة تحت إشكالية:

- ما لمقصود بالتكتلات الاقتصادية، وماهي خصائصها؟ وما هو حجم التبادل التجاري الخارجي؟ وماهي أهم المناطق هذا لتبادل الجزائر خلال فترة 2014-2016؟

تهدف الدراسة إلى: توضيح آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حجم النشاط التجاري الدولي هذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للتكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها بإضافة إلى تبيان أهم الشركاء التجاريين للجزائر في الفترة الأخيرة أي من سنة 2014 إلى الأشهر الأولى لسنة 2017، ودراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية ونسبة تطورها مع المتعاملين الدوليين من أجل خلق الروابط الايجابية بين القطاعات الاقتصادية والبحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية في ظل البنية الدولية للتجارة الخارجية العالمية التي تتلاحم موجاتها تباعا لتصل إلى جميع بلدان العالم.

هناك من يرى هذه التكتلات الاقتصادية تمثل ملامح لولادة نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية إلى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل أمام حرية حركة التجارة الدولية، فلهذا يمكننا القول أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضاء المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة.

ففي ظل التطور والظروف الاقتصادية العالمية، أصبح الخيار الصحيح بالنسبة للدول التجمع في شكل تكتلات دولية من أجل تعاون الاقتصادي وتبادل التجاري يخدم مصالح الدول المنظمة إلى هذا التحالف الاقتصادي بالإضافة إلى التحقيق من الصدمات التي قد تتعرض إليها دول متفرقة.

المطلب الرابع: القيمة المضافة (الاستنتاج من الدراسات السابقة)

من خلال الدراسات السابقة والمختارة والتي لها صلة بموضوع البحث نستنتج أن للجزائر فرص وبدائل يمكن استغلالها لنهوض باقتصادها ورفع معدلات النمو.

وإذا كانت متغيرات العولمة تستوجب من البلدان النامية النظر في مسارها التنموي، فإن استحالة تحقيق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد، فلابد من الانضمام إلى تكتلات اقتصادية لمواكبة هذه التغيرات، وهدا ما نستنتجه في حتمية الجزائر الانضمام الي التكتلات الاقتصادية لمواجهة تطورات العولمة .

كما نلاحظ أن اتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي كانت لها تداعيات مختلف نواحيها بخصوص الناحية الاقتصادية، الا اننا نستنتج ان هده الشراكة ليست لصالح الاقتصاد الجزائري ، كما ان الارتفاع في الاحصائات او البيانات الاقتصادية فهو يخدم اقتصاد الاتحاد الاوروبي .

وهذه الدراسات تستخدم المنهج التحليل الاقتصادي والمنهج الوصفي من خلال وصف العلاقة الجزائر مع التكتلات الاقتصادية والعلاقة الأروجزائرية معتمد على البيانات الإحصائية المحصلة عليها من مصادر رسمية من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية وحجم تأثيرها بالشراكة وحجم التدفقات التجارية بين الجزائر والتكتلات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

مما سبق حول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، يمكن القول بان هدا الأخير أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين ، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية و متسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية ، فسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها و إعادة النظر في التشكيلات التكاملية التي قامت من قبل ، للاستفادة من المزايا التي يحققها هدا التكامل، كما يلاحظ أن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا و أمريكا الشمالية و أسيا رغم ما سيكون بينهما من درجة معينة من الصراع و المنافسة ، إلا إن كل التوقعات تشير إلى انه من الممكن حدوث نوع من التنسيق و التعاون الاقتصادي بينها ، مما يفرض على الجزائر إعادة النظر في هذا الجانب بمزيد من الإجراءات الجريئة لتفعيل التكتلات الإقليمية التي تنتمي اليها و في مقدمتها الاتحاد المغرب العربي و إعادة تقييم وضعها في الشراكة الاروجزائرية و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

الفصل الثاني:

موقع الاقتصاد الجزائري في ظل التكتلات الاقتصادية

تمهيد:

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الجزائر النظر في مسارها التنموي، حيث بات من الصعب أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن المتغيرات المتلاحقة التي تفرزها العولمة اليوم لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع أي دولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل أن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول، لذا نجد التوجه نحو الإندماج الإقليمي يزداد يوم بعد يوم، حيث سمح هذا التوجه بتوسيع وتعزيز قوة التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائدة، كما تظهر رغبة الكبيرة للجزائر بالتفتح الأكبر على العالم الخارجي، ويتجلى ذلك في الخطوات المتسارعة نحو الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي يتيحها هذا النظام، ولعل من بين أهم المظاهر هذا الاندماج هو إبداء الرغبة في الانضمام إلى التكتلات الرائدة في العالم إلى جانب توقيع الشراكة الأروجزائرية، وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية وتفعيل عضويتها في الاتحاد المغربي وكما هو معلوم موضوع البحث هو إيجاد الفرص المتاحة أمام الجزائر حيث تم تصحيح مسار الشراكة الجزائرية المنظمة إليه وقبل ذلك يجب تقييم واقع هذه الشراكات الجزائرية، ومن هدا المنطلق تم تقسيم الفصل الثاني كتالي:

المبحث الأول: : بدائل الاندماج الاقتصادي

المبحث الثاني : تصحيح مسار الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول: بدائل الاندماج الاقتصادي

توجد أمام الجزائر عدة خيارات أو بدائل للاندماج الاقتصادي يمكن استثمارها والاستفادة منها لكنها تبقى بعيد كل البعد عن هذه الاستفادة التي يقدمها الاندماج الاقتصادي، وواقع يفرض عليها إعادة النظر وأخذ بالمزيد من الإجراءات الجزئية لتفعيل التكتلات الاقتصادية التي تنتمي إليها، ومن هدا المنطلق يتم التطرق الي اهداف و ال، و موقع تحديات الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادي.

المطلب الأول : الإقليمية الا وروجزائرية

إن حجم المتغيرات الاقتصادية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري فرضت واقع دفع بالجزائر إلى دخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول : الخلفية التاريخية لشراكة الاروجزائرية

قد سعت المجموعة الأوروبية مند تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر و تجسدت ملامح هده العلاقة في توقيع الجزائر الى اتفاق التعاون يوم 27 أفريل 1976 و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية سنة 1995 و هو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الارومتوسطية التي كانت الجزائر احد أطرافه حيث وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل سنة 2002 و التي دخلت حيز التطبيق سبتمبر 2005.

و يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين مع دول جنوب و شرق المتوسط بنسبة 52% و الذي يسعى إلى توسيع أسواقه و منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5% ، الجزائر لا تشد عن هده القاعدة استيراد و تصدير و يعود دلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة اخرى، و ما ترتب عنها لوبي في الجزائر يسعى جاهد للإبقاء على علاقات التميز بين الجزائر و فرنسا ورائها أوروبا كلها ووجود رغبة جامحة للإبقاء علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفود اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا كبيرا ليست فقط في الجزائر و إنما في المغرب و إفريقيا ايضا.

لقد طلبت الجزائر مند أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الابغية عقد اتفاقية الشراكة حيث كان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة التي اعتمدتها القمة الأوروبية في سنة 1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقة بين الشركاء المتوسطيين الاثنى عشر أنداك والدول الاتحاد الأوروبي و التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ولقد تم الشروع في المفاوضات سنة 1993 إلا أنها توقفت سنة 1997 في الجولة الثالثة نظرا للوضع الصعب الذي عاشته الجزائر آنذاك الآن ثم توقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية لسنة 2002 لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005.[1]

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلات شمال افريقيا، العدد 11، الجزائر، 2004 ص 53.

يعتبر تحرير الاقتصاد الجزائري و الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية هو من بين أهداف إصلاحات الاقتصادية الجارية في عدة قطاعات و الاتفاق المبرم بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي يندرج ضمن السياق العام للإصلاحات في الجزائر.

تقوم سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27- 28 نوفمبر 1995 على بعث العلاقات وتوطيدها بين ضفتي البحر المتوسط في إطار جديد مبني على الشراكة وتتجسد هذه الشراكة عبر ربط كل شريك متوسطي على حدى مع الاتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات للشراكة تحل محل اتفاقيات التعاون السابقة وتعد اتفاقيات الشراكة هذه أكثر شمولية من اتفاقيات التعاون وهذا لمختلف الجوانب التي شملتها السياسي والأمني والاقتصادية والمالية الاجتماعية والثقافية.[1]

الفرع الثاني:المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأُوروجزائرية

تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 8 أبواب 6 ملحقات و 7 بروتوكولات ولقد ارتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الجزائر على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية و اجتماعية ثقافية و أمنيهآ، ننو سوف نحاول فيما يلي التطرق لأهم المحاور التي شملت الاتفاقية و التي قسمت على شكل أبواب مع التركيز على الجانب الاقتصادي:[2]

1. **الباب الأول: السياسي و الأمني:**

يتضمن مبادئ و قواعد عامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي و الأمني، حي تسعى الاتفاقية إلى إقامة حوار سياسي و أمني منتظم بين الطرفين.

2. **الباب الثاني : التنقل الحر للسلع**

لقد نصت المادة السادسة من اتفاقية الشراكة على أن تقوم المجوعة الأوروبية والجزائر على إنشاء منطقه التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فتره انتقاليه تمتد الى 12 سنه لأقصى بعد اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لاحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجاره السلع ،الملحقة باتفاق المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة.

بمعنى أخر إلغاء جميع الحواجز الجمروكية والغير الجمروكية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في أفاق 2017 أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط.

---

[1] محمود شحماط، **قانون الخوصة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتور في القانون، تخصص حقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 187.

[2] إلياس عقال، **تقييم التمويلي للشراكة الأروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال فترة (2000- 2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 20017، ص ص 32-33.

وفي هذا الاتفاق ما يلي:[1]

- تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائرية في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي تكون من منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر.
- يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثلة على المنتجات التي تكون منش ؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر.

الجدول رقم (03) رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية و الرسوم من الحق القاعدي
2007	% 80
2008	%70
2009	%60
2010	%50
2011	%20
2012	يتم الغاء كل الحقوق المتبقية

مصدر :الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد11,الصادرة في سنة 2005,ص5

1. **الباب الثالث: تجارة الخدمات**

تجارة الخدمات التي جرى اتفاقيه بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في اتفاقيه العامة للخدمات(G ATS) ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، التنقل الحضري والحضور الطرفي للأشخاص الطبيعيين.

2. **الباب الرابع: التعاون الاقتصادي**

ويغطي هذا البند المجالات التالية :التعاون الجمهوري ، العلوم التقنية والتكنولوجيا ، البيئة ، الصناعية ، تأهيل الهياكل الاقتصادية ، حماية وترقيه الاستثمارات ، تقارب التشريعات ، الخدمات المالية ، الفلاحة والصيد

[1] إلياس عقال، المرجع سبق ذكره، ص ص 33-34

، النقل ، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلك حول السياسات الاقتصادية الكلية و وسائل تطبيق هذه الإجراءات.[1]

3. الباب الخامس: التعاون الاجتماعي والثقافي

يتضمن هذا الباب المبادئ والقواعد العامة التي تحكم تعاون بين المجموعة الأوروبية والجزائر وقد ركزت الاتفاقيات في هذا المجال على تحسين شروط العمل الجزائريين بصفه قانونيه في دول الاتحاد وعدم التميز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص : ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، انظمه التامين، كما تمنح الجزائر لرعاية دول الأعضاء العاملين على إقليمها و أفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يخص : ظروف الهجرة الغير شرعيه، تحسين الظروف المعيشية ، توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقيه تبادل المعلومات التبادل الثقافي والإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

4.الباب السادس: التعاون المالي

تحرص المجموعة الأوروبية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شانها مرافقه سياسات التنمية وتلك الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري ، وهدا في إطار إمكانيات المجموعة الرامية إلى دعم برامج التعديل الهيكلي في بلد البحر الأبيض المتوسط قصده أعاده التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين والتنسيق مع المساهمين الآخرين وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية والدولية.

وبغرض الإسهام بصفه كاملة في تحقيق أهداف الاتفاق ينفذ التعاون في المجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق الملائمة ويتم تحديد هذه الكيفيات باتفاق مشترك بين الطرفين من خلال الوثائق الأكثر ملائمة وذلك اعتبلوا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.[2]

3. الباب السابع: التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلي

ويسعى هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولية ، حرية انتقال الأفراد ، أعاده الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الحرملة المنظمة ، مكافحه الإرهاب ، مكافحه عمليه تبييض الأموال ، منهضه العنصرية.

---

[1] سامي عفيف حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي أو التجارة الدولية** النسر الذهبي للطباعة، مصر، ط2، 2005، ص 235.

[2] تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، الندوة الدولية للاقتصاد العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/9/ماي/2004، ص 187.

4. الباب الثامن: الإجراءات المؤسساتية الهامة

ويهدف إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإنشاء لجنه الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءة المخصصة أو المحولة لمجلس الشراكة.[1]

الفرع الثالث : أهداف الشراكة الجزائرية

لقد حدد الطرفين الجزائري و الأوروبي أهدافهما المشتركة في نص الاتفاقية المبرمة بينهما، وهي كالتالي:[2]

- ✓ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما و تعاونهما في كل من الميادين التي يريانها ملائمة.
- ✓ ترقيه التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.
- ✓ توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادرات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

على الرغم من أن الأهداف المذكورة أعلاه تسعى إلى تحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين فلا يمكن الإنكار بلن كل طرف كانت له نوايا خفيه يسعى إلى تحقيقها وعليه سنطرق إلى أهداف الجزائر وراء إبرام اتفاقيه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كالتالي:

- ✓ تهدف الجزائر من خلال اتفاقيه الشراكة هذه إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيه الشراكة الاورو متوسطية.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و توسيع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تأهيل اليد العاملة وترقيه البحث العلمي والتكنولوجي مما يتماشى مع مقتضيات العصر.
- ✓ الاستفادة من خيرات والتكتلات الرائدة والناجحة في العالم وبدل الجهود في سبل ترقيه التعاون المغاربي.

---

[1] سامي عفيف حاتم، المرجع سبق ذكره، ص 336-337.

[2] شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وانعكاساتها على التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، العلوم قانون السياسة، تخصص قانون العلاقات الدولية، جامعة مستغانم،الجزائر، 2017-2018، ص ص 67- 68.

وكذلك من بين أهداف الطرف الجزائري ما يلي:[1]

- ✓ يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى التعاون من اجل امن وتبادل المعلومات وخلق التعاون اقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات.
- ✓ تعاني الجزائر من تقهقر في مستوى التنمية ، وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ، ومشاكل اجتماعيه مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية.

المطلب الثاني: نبذه عن اتحاد دول المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب في عام 1989 بهدف تحقيق حلم الشعوب هذه المنطقة في حرية التنقل والاستثمار ، وأيضا في مواجهه التهميش التي تفرضها ظاهره العولمة والتكتلات الإقليمية .

الفرع الأول: نشاه الاتحاد المغرب العربي

ظهرت فكره الاتحاد المغرب قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية التي عقدت في مدينه طنجة في الفترة بين 28 و 30 أفريل 1958، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بعد ذلك تم أول اجتماع لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في تونس سنه 1964 اين تم التوصل إلى تشكيل اللجنة الاستشارية المغاربي ة [2](CPCM) المكلفة بدراسة مجموعه من المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي وأثبتت عن هذه اللجنة قرارات مهمة تتعلق بـ:[3]

- التنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية و سياسات التصدير.
- في قطاع المناجم والطاقة و النقل والمواصلات.
- التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعه السوق الأوروبية.

غير أن الهيئة الاستشارية فشلت في أداء دورها وتحقيق أهداف التي يتطلبها مسار التكامل نظرا لعدم توافق الدول المغاربيه على صيغه وطبيعة العمل التكاملي المغاربي من جهة ومن جهة أخرى بروز مجموعه من المشاكل السياسية، مشكله الحدود، مشكله الصحراء الغربية، ونتيجة لدلك دخلت الدول المغرب العربي في فتره السبعينات في سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي.

---

[1] فاروق ششام، **أهمية الشراكة العربية الاروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، المرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] اتحاد المغرب العربي، **فكرة التأسيس**، المواقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي. https:// mgghrelarab.org تاريخ الاطلاع في: 2020/3/27.

[3] محمد شكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، ورقة عمل في المؤتمر المغربي العربي الدسوري رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 2007.

فتونس وليبيا أعلنت الوحدة الاندماجية بينهما في سنه 1974، سرعان ما تخلت عنها تونس بسبب المعارضة الجزائر مما خلق نوعا من الجدل بين البلدين، ثم قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقيه الإخوة والتعاون في مارس 1983 والتحقت بهما موريتانيا، وكان رد فعل ليبيا والمغرب على ذلك تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984 في مدينه وجده المغربية سرعان ما تفكك سنه 1986.

وبعد فشل أول هيكل للعمل المغاربي المشترك أي (اللجنة الاستشارية الدائمة) [1]وحاله المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي في منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات، عاد الوعي مره أخرى لدى قاده الدول المغرب العربي وأثناء اجتماع قاده المغرب العربي بمدينه زرالده في الجزائر يوم 10 جوان 1988 وإصدار " بيان زرالده " الذي أوضح رغبه القادة في إقامة اتحاد مغاربي، ويكون اللجنة تضبط وسائل تحقيق وحده المغرب العربي التي اجتمعت بمدينه الجزائر 13 جويلية 1988، بعد ذلك تم الإعلان عن قيام الاتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 جويلية 1989، يضم كل من تونس، الجزائر، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا ، واعتبر هذا الحدث بمثابة تحول تاريخي للعلاقات المغاربيه، وكانت نشأته استجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة. [2]

الفرع الثاني: مقومات الاتحاد المغربي

يعد اتحاد المغرب العربي حلقه في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الافريقية حيث يتوفر على مجموعه من المقومات الأساسية لقيام تكامل اقتصادي تتمثل هذه المقومات في ما يلي:

1. تشابه العناصر البشرية للبلدان المغاربيه:

يتشكل سكان المغرب العربي من تمازج ثلاثة عناصر بشريه (الامازيغ – العرب الزنوج) تجمعهم قواسم مشتركه كالدين واللغة يتشكل سكان المغرب العربي من والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك ووحده المصير يبلغ عدد سكان البلدان المغاربيه الخمس حوالي 80 مليون نسمه وهم يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية

[1] عبد القادر رزق رزيق المخاديمي، **التكامل الاقتصاد العربي في مواجهة جدلية للإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .ط1. 2009، ص ص 75، 76.

[2] عبد القادر رزيق المخاديمي، نفس المرجع اعلاه ص ص 75 76.

1. تعدد وتنو ع الموارد الطبيعية [1]

حيث يملك المغرب العربي موارد اقتصاديه كبيره ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي ام الصناعي المناخات والتضاريس و أنواع التربة وتعدد مصادر المياه، ونتيجة ذلك تعدد وتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، اد تلعب الظروف الطبيعية والبيئة الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الموارد الاقتصادية بين دول المنطقة حيث تزداد أهمية الفلاحة و الفوسفات والسياحة في المغرب وتونس وحيث تتوفر الجزائر وليبيا على ثروات نفطية هائلة بينما يعتبر الحديد أهم الموارد لموريتانيا، ويتيح التباين في الموارد الاقتصادية ووفرتها إمكانية التعاون بين البلدان الخمس، حيث يجد كل بلد بعض ما يحتاج إليه عند باقي بلدان المجموعة، وهو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.

2. الموقع الإستراتيجي[2]

تمتلك الدول المغاربيه موقعا مميزا جنوب البحر الأبيض المتوسط على المحيط الأطلسي، وهي بوابه إفريقيا ، ويمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما استغلت في الخدمات الدولية المساندة في النقل الجوي والبحري وإنشاء تجمعات.

3. حجم السوق المغاربيةّ[3]

تتوافر في المغرب العربي سوق مناسبة ومساعدة لعمليه التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للمغرب العربي وأهمية موقعه الجيو سياسي والجيو استراتيجي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى حوالي 90 مليون نسمة، وان السوق المغاربيه توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دول على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، خلال عمليه التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الإقطار المغاربيه أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيد بين الإقليمي والعالمي فسرعة السوق المغاربيه تشكل مجالا رحبا للتكامل المغاربي الذي يمكن أن يقوم على أرضيه .

---

[1] أمين بلعيفة السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلافات السياسية على التكامل الاقتصادي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد3، الجزائر، 2017، ص 89.

[2] أمين بلعيفة المرجع نفسه، ص 89.

[3] أمين بلعيفة، المرجع نفسه، ص 90.

جدول رقم (04) يبين أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المغاربية

الجزائر	النفط , الغاز الطبيعي , خام حديد , الرصاص , القمح
تونس	النفط , الفوسفاط , خام حديد , الرصاص , الزنك , الملح , الفاكهة , السياحة , زيت الزيتون
المغرب	الفوسفاط , خام حديد , الرصاص , المغنيز , الزنك , الملح , الفحم , الاسماك , السياحة
ليبيا	النفط , الغاز الطبيعي , الاسمنت , البوتاسيوم , الحديد الخام , زيت الزيتون , الجلود
موريتانيا	الحديد الخام , النحاس الخام , الاسماك

المصدر: بولكرو نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوزانات الخارجية لدول الأعضاء- حالة التكامل الاقتصادي العربي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2088، 2009، ص 123.

الفرع الثالث: أهداف الاتحاد المغرب العربي

لقد أقدم تجمع الاتحاد المغرب العربي لتحقيق مجموعة من الغايات لدولة الأعضاء تضمنتها المادة الثانية من معاهدة مراكش، يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها من النقاط التالية:[1]

- ❖ تمتين أوامر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء في الاتحاد.
- ❖ تحقيق التقدم والرفاهية لأبناء اتحاد المغرب العربي والدفاع عن حقوقها.
- ❖ انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات.
- ❖ العمل تدريجيا على تحرير حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة.
- ❖ المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار القائم على العدل والإنصاف وصيانته وتمثلت أولوية العمل المشترك في سعي وراء تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة كالتالي:[2]

[1] حينش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر،2008- 2009، ص 104.

[2] رقية بلقاسم، **التكامل الاقليمي المغاربي**، دراسة في التحديات والفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 76.

- ✓ تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- ✓ تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية.
- ✓ إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضاعة. والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.
- ✓ تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.
- ✓ تطوير المرافق العامة وتطبيق احدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.
- ✓ إنشاء منطقة تبادل حرة عام 1992.
- ✓ إقامة اتحاد جمركي عام 1995.
- ✓ إنشاء سوق مشتركة عام 2000.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

طرحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كبديل من ضمن البدائل المتاحة في المنطقة المتوسطية حيث فتحت أمام دول المنطقة (منها الجزائر) خيارات أخرى تتضمن معاملات تجارية تراعي فيها وضع البلدان أقل نموا ومنحها معاملات خاصة وتفصيلية.

الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حاولت الدول العربية منذ ولادة جماعة الفحم والصلب في أوروبا تكوين إتحاد اقتصادي عربي، يعمل على استثمار الروابط الجغرافية والإقليمية المتاحة، وقد كان للأطروحات الاقتصادية التي جاء بها " جاكوب فايتر" والمتعلقة بالاتحاد الجمركي بدءا من خمسينيات القرن العشرين أثر بالغا وداعما باتجاه إقامة تجمعات اقتصادية وتجارية تزال فيها القيود التجارية، حيث أسفرت المحاولات بعد ميلاد الجامعة العربية سنة 1945إلى عقد أول اتفاق تجاري ترجمته اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية" كان بتاريخ 7 سبتمبر 1953 وهي أول صور التعاون اقتصادي بين الدول العربية، ثم جاءت بعدها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بتاريخ 2 فبراير 1957 والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من شهر أفريل من سنة 1964.[1]

[1] زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، الجزائر، 2013، ص 119.

وقد صدرت بعد هذا التاريخ عدة اتفاقيات عربية بشأن العمل المشترك، واستثمار المزايا النسبية الموجودة في المنطقة، وكذلك المزايا التي يمنحها الاندماج الاقتصادي الإقليمي، من تقارب جغرافي، استغلال وفرات الحجم من خلال اندماج الأسواق، حركة العمالة ورؤوس الأموال.

وقد جاء إعلان القاهرة بخصوص إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في فيفري من عام 1996 خطوة نحو إحداث نقلة نوعية في الاتفاقيات التجارية، حيث تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة الإجراءات اللازمة لذلك، وفي فيفري 1997، أصدرت المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317 المتعلق بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والموافقة على برنامجها الذي يبدأ سرياته في بداية 1998، لقد جاء هذا المشروع ليبعث من جديد روح التعاون المشترك بين البلدان العربية ولكن بنوع من الإلزامية عبر اتفاقات لا تختلف قواعدها كثير عن قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فإن إلتزام الأطراف بتنفيذها وتجسيدها على أرض[1] الواقع يعد أكثر ضرورة في الوقت الراهن، وتعتبر الجزائر من الدول العربية التي امضت على هده الاتفاقيات حيث سلمت ملف انضمامها الى جامعة العربية في نهاية سنة 2008 وانضمامها رسميا الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبري جاء ستة 2009.

الفرع الثاني: مقومات المنطقة[2]

رغم وجود عدة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن تلك المحاولات حققت نتائج مخيبة للأمل ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحا من المحاولات السابقة، وذلك نظرا لمجموعة من الظروف التي يمكن اعتبارها مقومات نجاح أساسية يمكن أن يستند عليها التكامل الاقتصادي في مرحلة إنشائية وهي لازمة لنجاحه وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي:

- إرساء الجان لقواعد تساعد على قيام التكامل الإقليمي.
- توفير الإدارة السياسة لتفعيل العمل العربي المشترك، والذي عبرت عنه قمة القاهرة (1996) بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات التي تحيط بالعامل العربي وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية.
- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة للاعتراف بها خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة لذلك الوضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي للمنطقة.

---

[1] زهية لموشي، المرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] معراج هواري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 04، الجزائر، 2007، ص 11.

- تطبيق العديد من الدول العربية لبرنامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وحرير التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.
- تقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول العربية، هذا ما يسهل عملية التخصيص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية.
- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي.
- ساهم في إنشاء عدة مؤسسات مالية في السنوات الأخيرة لتشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين دول العربية بصفة عامة.[1]

الفرع الثالث: أهداف انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية

انضمت الجزائر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إدراكا لحيوية التكامل الاقتصادي العربي، وكخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربي، وكوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر ومرتبط ومتوازن ، هذا الاتفاق من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مورديها إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، خصوصا أن حوالي 5 دولة عضو يمكن اعتبارها دولا مستوردة، وهي كلها تولي اهتماما للسلع والمنتجات الجزائرية، ولعل أهم الأهداف من هذا الانضمام ما يلي:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، ووجروج المنتجات الجزائرية خارج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية.
- تشجيع التجارة البينية العربية[2] فحسب وزارة المالية الصادرة عن المديرية العامة للجمارك لسنة 2008، كانت مساهمة الجزائر في التجارة البينية العربية متدبدبة طول الفترة 1996-2008، والجدول أدناه يترجم حجم التجارة الخارجية مع دول المنظمة العربية.[3]

[1] معراج هواري، المرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 8، الجزائر، 2016، ص 201.

[3] عزوز محمد الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة ، الفترة 1990-2007، اطروحة دكتوراه ، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010، ص 352.

الجدول رقم (05): حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية خلال فترة 1996-2008

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	16	21	22	0	55	313	248	355	521	621	591	479	862
الواردات	131	336	256	160	144	179	366	418	525	387	493	621	713

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للجمارك 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الجزائر في التجارة الخارجية مع دول المنطقة متذبذبة حيث لاحظ أن نسبة الواردات قد تراجعت مابين فترة 1990-2000 ثم زاول في الارتفاع إما بالنسبة للصادرات يلاحظ هناك ارتفاع خلال فترة 2001-2007 كما تم تسجيل أعلى قيمة لها سنة 2008، بنسبة 862 لذلك فإن هدف الجزائر للانضمام في المنطقة التجارة الحرة العربية لتشجيع صادراتها نحو الدول العربية.

ومن الأهداف كذلك:[1]

- تحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية ، وخدمات استقرار أسعار ووفرة العرض.
- تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر،[2] حيث لاحظ حسب التقرير المقدم من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2008 ، فإن الاستثمارات المتراكمة والمتدفقة إلى الدول العربية خلال الفترة 1998-2008 بلغت ما قيمتها 259.5 مليار دولار، أما الاستثمارات المستقطبة إلى الجزائر وبالمقارنة مع الدول العربية ، فإننا نجد الجزائر تحتل المرتبة 9 بحجم إجمالي قدره 9.655 مليار دولار والجدول أدناه يبين تطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الواردات والصادرات من الجزائر.

[1] زيرمي نعيمة، المرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] بن عزور محمد، المرجع سبق دكره .ص 311

الجدول رقم (06): يبين حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2007)

مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
االواردات من الدول العربية إلى الجزائر	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1665
الصادرات من الجزائر إلى الدول العربية	2	8	1	47	18	9	100	14	258	23	35	290

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان استثمار، تقرير 2006، ص ص 161-162.

من خلال الجدول أن التفاوت في حجم الاستثمارات الموجهة إلى البلدان العربية مقارنة بالجزائر يعكس بنية الدول التي تساهم بشكل أو بأخر في خلق شروط تنافسية تسمح بتدفقات كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: تصحيح مسار الاقتصاد الجزائر ضمن التكتلات الاقتصادية

توجد أمام الجزائر عدة خيارات أو بدائل للاندماج الاقتصادي يمكن استغلالها واستثمارها حيث يجب عليها مواجهة التحديات من أجل استفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها كل الشراكة الأوروجزائرية والاتحاد المغربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بغيت رفع مستويات في النمو.

المطلب الأول: مسار الشراكة الاوروجزائرية

لقد تمحورت الشراكة الأروجزائرية على جوانب عديدة لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي ، كما واجهت هذه الشراكة العديد من التحديات في مسيرتها وكل هذا بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة عليها مسبقا.

الفرع الأول: واقع الجزائر في الشراكة

سجلت المبادلات التجارية سنة 2010 ما يقرب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 145% عن سنة 2009 والتي قدرت بـــ 14 مليار دولار، بلغت المبادلات عام 2009 بـــ 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام 2008 بانخفاض حدد بـــ 29.6%، وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتج عن الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي إلى اتفاقية الشراكة الموقع في أفريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

فمن ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوربي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي المبادلات الجزائر.[1]

وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن حصيلة التجارة الخارجية خلال سنة 2018 تبقي دول الاتحاد الأوربي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بحصص تصل نسبها على التوالي 45.67 من الواردات و 57.46 من الصادرات ، ويمكن التمييز أيضا أن من أهم زبونها الرئيسي ضمن هذه المنطقة الاقتصادية هو ايطاليا والتي تمتص أكثر من 13.26% من مبيعاتها إلى الخارج تليها إسبانيا 10.83% ثم ثم فرنسا بـــ 10.2%.

[1] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 151.

الجدول رقم 7 تطور التجارة الخارجية للجزائر مع المناطق الاقتصادية سنة 2018.

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بالمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	2018		2017	2018	
دول الاتحاد الأوربي	20298	21099	3.95	20386	23386	16.03
دول منظمة التعاون والتنمية	5953	5837	-6.5	6465	6950	750
الدول الأوربية	1910	1542	-19.27	40	40	000
الدول أمريكا الجنوبية	3209	3546	1050	2530	2660	5.14
أسيا	12369	11557	-656	3595	5351	48.85
أوقيانويا	–	–	–	71	–	–
الدول العربية	1542	1904	2348	799	712	-10.89
الدول المغاربية	592	546	7.77	1273	1669	31.11
الدول الافريقية	186	166	10.75	103	132	2816
المجموع	46059	46197	0.30	35191	41.168	1698

المصدر: www.andi:dz.consulté le 4 aout a 17.29

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات القادمة من الاتحاد الأوربي سجلت زيادة قدرت بـــ 3.95% مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت من 20.29 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 21.10 مليار دولار أمريكي في 2018، نفس شيء بالنسبة لصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث سجلت ارتفاع بقيمة 327 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل16.03%

الفرع الثاني: عوائق وتحديات الشراكة الأوروجزائرية

رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية سواء كانت اقتصادية أو سياسي، ورغم أن العديد من الشركات أعربت على نيتها في الاستثمار في الجزائر إلا أنه بالمقارنة بين ما أعرب من نيات وما تستحق

فعلا من استثمارات إلى يومنا هذا، برزت مجموعة من العوائق التي واجهتها أبان الشراكة الاور جزائرية ستوضح فيما يلي:[1]

أولا: العوائق الخاصة بالوضعية الاقتصادية برزت مجموعة من العوائق أهمها:

[1] عبد الوهاب رميدي وعلي سمادي، **الأثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورمتوسطية، الملتقى الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006.

1. النقائص المسجلة على المستوى البنكي والمالي

إن المنظومة البنكية الجزائرية تعاني تأخرا في هياكلها حيث مازالت بعض بنوكها تتميز بحالة الجمود وعدم فعالية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن البنك الجزائري لازالت مهامه مقتصرة فقط على توزيع القروض، أن النظام البنكي والمصرفي في الجزائر يشكل أحد العصابات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث أنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، البنوك الجزائرية تعاني حاليا من عدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض أو القروض بالنسبة للتجارة الخارجية ومن جانب أخر فالقطاع المالي يعرف نقائص هامة في الجزائر مع غياب آلية البورصة على الرغم من وجود بورصة القيم والتي تتضمن ثلاثة أسهم.

2. ضعف الإعلام الاقتصادي

إن الإعلام الاقتصادي لم يثبت فعاليته في الواقع وذلك لكون الجزائر لم تهيئ ولم تتخذ التدابير اللازمة لتعريف بوضعيتها الاقتصادية، ومن ثم لم توصل إلى الإعلام المتعاملين قيم يتعلق بهذا الأمر.

3. البيروقراطية

إن البيروقراطية السائدة وكذا سوء تسيير الإدارة والتحيز، كلها عوائق تنقص من نية المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، ومن كل هذا يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات يمكن حرصها فيما يلي:

- ❖ صعوبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، واعتماد آليات السوق في تسيير السوق.
- ❖ ضعف الادخار الحكومي.
- ❖ ضعف الجهد الضريبي الكلي نتيجة الموازي توسيع القطاع الذي تفتقر السلطات العمومية إلى معلومات عنه.
- ❖ عدم الاستقرار التام لسعر الصرف نظرا لأن قيمته تحدد عوامل خارجية.

ثانيا: عوائق أخرى خاصة بالشراكة بالإضافة إلى ما ذكر من العوائق، هناك عوائق أخر سندرجها تحت عناوين مختلفة وهي:[1]

1. مشكلة العقار

إن أغلب المستثمرين تعتبرون أن العقار الصناعي يشمل الشرط الأول الأساسي لتحقيق الاستثمار، ومن جملة المشاكل التي تعرض لها المستثمرين في هذا المجال نذكر:

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سمادي، مرجع سبق ذكره.

- ❖ السير الغير فعال والإهمال للعقار الصناعي المخصص لذلك النشاط.
- ❖ التخصص العقار بتكاليف عالية بما فيه التهيئة دون خضوع هذا الأخير لأي تهيئة.
- ❖ الانتظار الذي يتعد السنة والمتعلق بالهيئات المكلفة لتخصيص العقار الصناعي للمشروع.

2. مشكل الموانئ

تعتبر الموانئ أحد العلاقات الأساسية والفعالة في المنظومة التجارية لذلك فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية يتوقف على مدى احترامها لنجاح الاستقطاب بالاستثمار الأجنبي، ومن هنا فإن الجزائر تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في موانئ الجزائرية، ومن أجل تحسين الأداء الاقتصادي في الموانئ منحت المديرية العامة للجمارك 150 اعتماد لإنشاء المخازن الصناعية إلا أنه على المستوى العملي وجد المخزن صناعي عمومي واحد فقط.[1]

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من قرض الشراكة الأوربية

حتى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من فرص الشراكة لا بد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشرط أهمها:[2]

- ✓ تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية..، تأخير البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، كذلك إصلاح بعض القوانيين وجهاز العدالة..إلخ.
- ✓ تأهيل المؤسسات وذلك بتأهيل الموارد البشرية، وإدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يساعد على تحسين قدراتها التنافسية والتقليل من تكاليفها.
- ✓ تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها، وزيادة سيولتها وتنافسها بشكل لا يؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة من جهات مختلفة بخصوص نفس الموضوع.

أما على الصعيد الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يفرض عليها رهان تنافسية، كما أن أبعاد التطور والتنمية تعتمد أساسا على قدرتها على الاندماج في الفضاء الأرومتوسطي الجديد من خلال قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية وذلك بتخفيض التكاليف، دعم وضعيتها في السوق المحلي وتنويع إعادة توجيه منتجاتها إلى التصدير ولهذا يجب على الجزائر أن تضمن:

---

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سمادي، نفس المرجع اعلاه .

[2] حودي حنان، عقال إلياس، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائلري لتحقيق أهداف تنمية مستدامة**، جامعة تبسة، 2012، ص

- ✓ تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل السماح لها بالتكيف مع متطلبات السوق.
- ✓ تجانس قوانيين المنافسة والتعريفات الجمركية للمساعدة إلى إقامة وتطوير سوق متوسطي.
- ✓ مطابقة معايير الجودة، النظافة والأمن المعمولة بها في الاتحاد.
- ✓ تسهيل الوصول إلى المعلومات المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص.
- ✓ تحسين المحيط المقاولاتي من خلال دعم المؤسسات والتنظيمات ذات العلاقة المباشرة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الوزارات المرافقة.[1]

المطلب الثاني: الجزائر والاتحاد المغرب العربي

كان العضوية الجزائر في الاتحاد المغاربي أهداف مسطرة عليها مسبقا: تسعى الجزائر إلى تحقيقها لكن هذه العضوية واجهتها العديد من التحديات، كما كان لها واقع يعكس ذلك.

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تكامل المغرب العربي

أولا: التجارة

بالرغم من الترتيبات المؤسسة القائمة، لا يزال حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي محدودا، اذ نقل مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة عنها بين بلدان المنطقة وباقي العالم ، يبلغ حجم التجارة في بلدان المغرب العربي أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي 17% في إفريقيا و 19% في أمريكا اللاتينية ولا تتخذ البلدان المغاربية الخمسة أيا من بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسيا لها[2] رغم ابرام العديد من الاتفاقيات 36 اتفاقية خلال فترة 1990-1994 في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وغيرها، وبقي حل هذه الاتفاقيات حبر على ورق، فمعظم الأنشطة التجارية لدول المغرب تتم مع أوربا، وهو ما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولوية التجارية والجهود المبذولة مؤخرا من جانب فرادي البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا[3].

قد سعت الجزائر إلى انعاش مبادلاتها من دول المغرب العربي بعدما عرف [4] في التسعينات نسبة ضعيفة، اذ نجد تحسن معتبر عام 2011 نسبة ما فاق 18% من المجموع 2.16 مليار دولار من المبادلات حيث وصل

---

[1] حودي حنان، عقال إلياس، المرجع سبق ذكره، ص

[2] الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، تقرير الصندوق النقد الدولي، 2017، ص 113

[3] زكريا مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغرب العربي وسبل تفعيله**، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجيستر، العلوم الساسية والعلاقات الدولية،دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، 2012، 2013، ص 73.

[4] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربية والشراكة الأورمتوسطية**، دار تويفال للنشر، المغرب، ط1، 1997، ص 117.

قيمة مداخيل من الصادرات الجزائر نحو دول المغرب 1.48 مليار دولار سنة 2011، كما سجلت الجزائر خلال سنة 2015 أكبر قدر من الصادرات إلى تونس بقيمة 846.02 مليون دولار أمريكي، ثم تليها المغرب بقيمة 629.9 مليون دولار وموريتانيا بقيمة 57.05 مليون دولار وأخيرا ليبيا بقيمة 22.5 مليون دولار.

كما تتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة [1]، ففي عام 2016 شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية، صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر حيث سجلت واردات الجزائر مع تونس 4576 مليون دولار أمريكي تليها المغرب بقيمة 215.18 مليون دولار.

كما توجد بعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لا تدخل ضمن تدفقات التجارية الإقليمية على الإطلاق، فعلى سبيل المثال، لا تحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب والأسمدة من الجزائر، والأسمدة من موريتانيا، وأشباه موصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية، وبوجه عام توجد 30 سلعة محتملة يمكن أن تشملها التدفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانب كبيرا من التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية من خلال الشكل التالي يوضح تدفقات التجارية الجزائرية داخل المنطقة.

[1] فتح الله و العلو، نفس المرجع اعلاه ، ص 118.

الشكل رقم (03): التدفقات التجارية داخل المنظمة

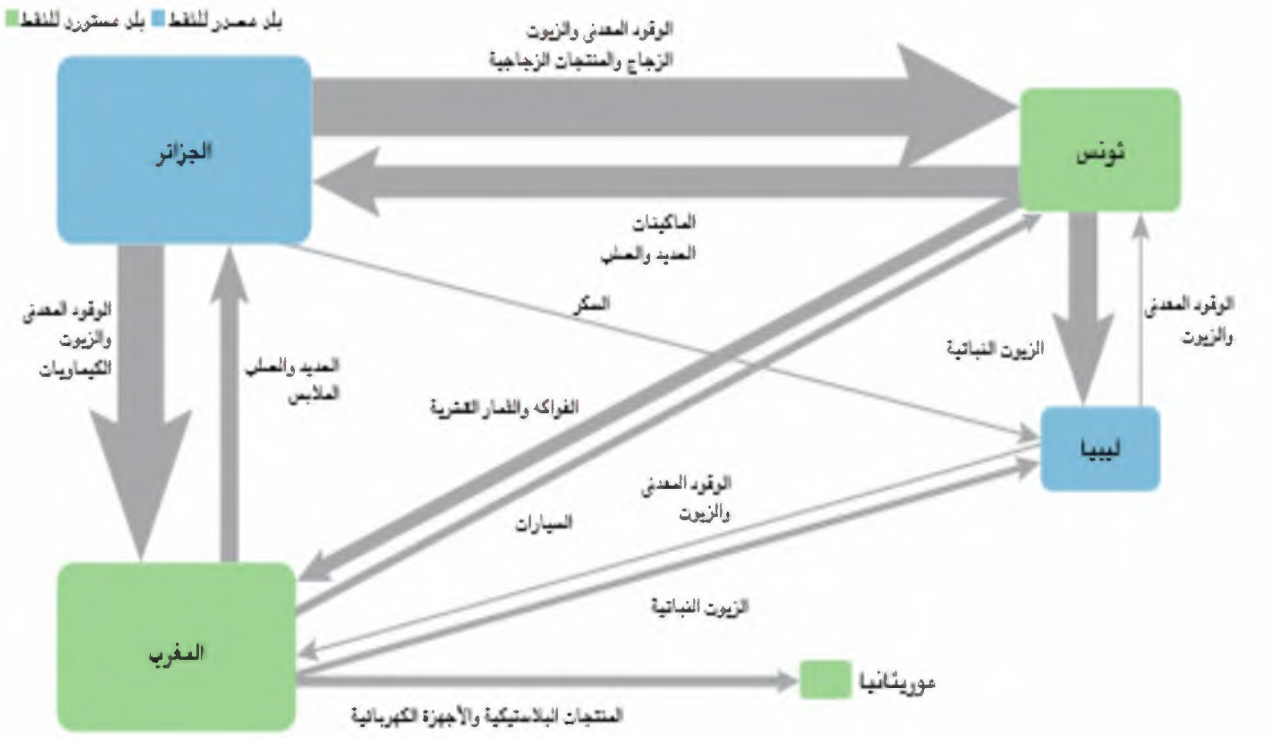

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن خلال الجدول الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر مع دول المغرب خلال (2015-2018)

جدول رقم (08): تدفقات تجارة خارجية للجزائر مع دول المغرب

مليون دولار

سنوات	2015	2016	2017	2018
صادرات	1550	1368	1273	1669
واردات	680	697	592	546

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): منحنى بياني لصادرات وواردات تدفقات تجارة خارجية للجزائر مع دول المغرب خلال فترة 2015-2018.

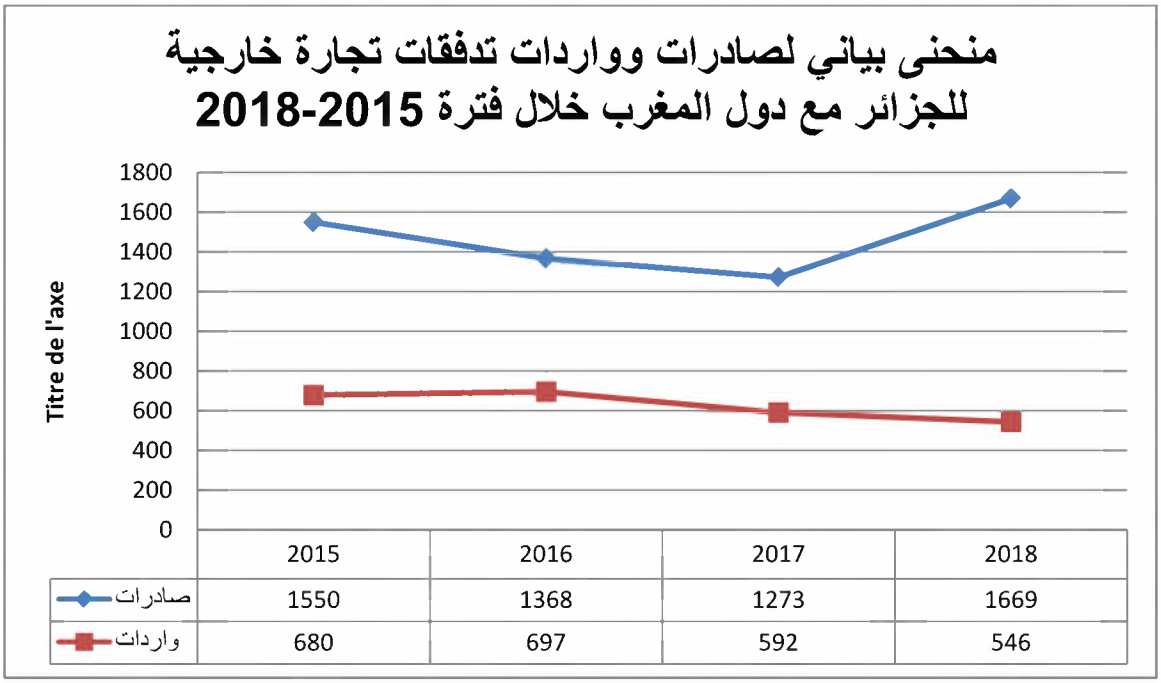

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ ان تطور التجارة الخارجية للجزائر منخفض ، كما ان صادرات الجزائر مع دول الاتحاد المغربي كان مرتفع خلال سنة 2015 ثم زاول في الانخفاض خلال السنتين 2016 و2017 كما لاحظ ارتفاع في سنة 2018 بقيمة 1669 ، كما ان حجم الواردات انخفض خلال السنتين 2017 و2018.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية محدودة على مستوى المنطقة، كذلك يتضح أن التدفقات الثنائية داخل المنطقة أقل بكثير من مستوى الملاحظة في المناطق الأخرى، ولا يتوافر سوى القليل من البيانات الموثوقة الحديثة عن التدفقات الرأسمالية الثنائية وبالتالي تقوم بإدراج تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الأقاليم والدول في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع الاستثمارات حسب الإقليم المستثمر خلال الفترة (2002 – 2017)

المناطق	عدد المشاريع
أوروبا	472
من بينها الاتحاد الأوربي	332
أسيا	114
أمريكا	18
دول عربية	262
إفريقيا	6
أسيا	1
متعدد الجنسيات	28
إجمالي	90

المصدر: WWW.ANDI/ DZ. COUNSULTE AM 1333

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(2000-2017)

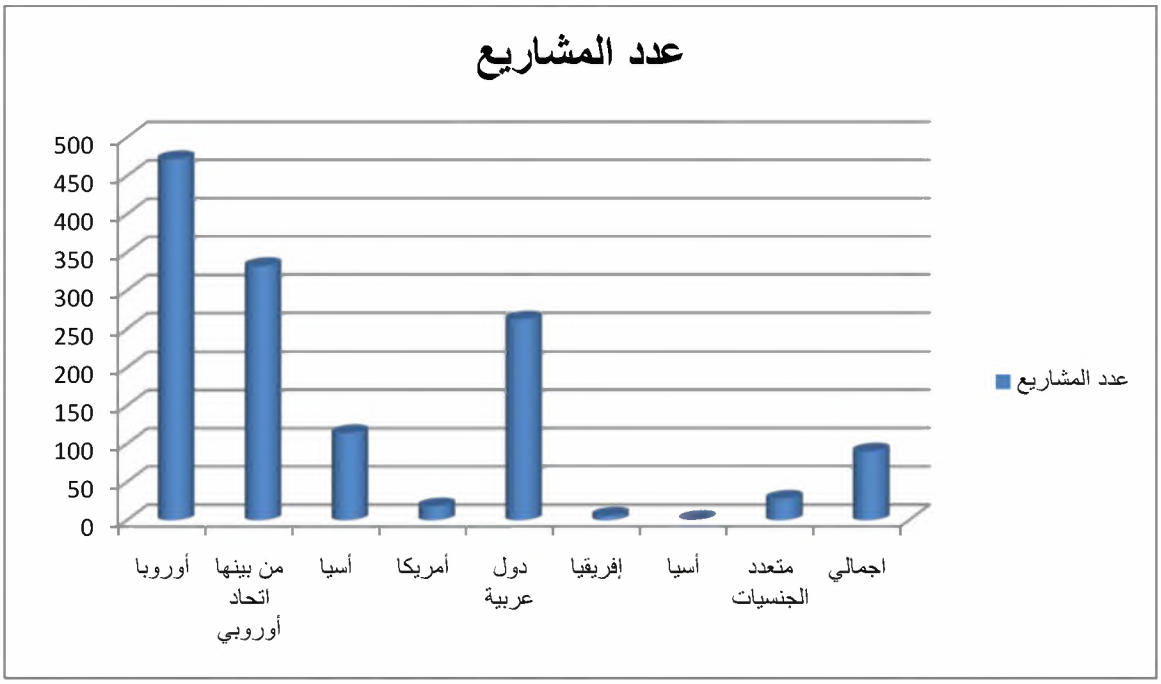

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن دول إفريقيا تحتل المرتبة ما قبل الاخيرة حسب الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017) بـــ 6 من عدد مشاريعها فقط.

الفرع الثاني: تحديات اتحاد المغربي

إلى جانب المقومات التكامل في المغرب، فإنه هناك العديد من العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى معوقات سياسية ومعوقات اقتصادية.

أولا: التحديات السياسية: وتنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية:

1/ **العوامل الداخلية:** وتتعلق بدول الاتحاد والعلاقات البينية والأزمات داخل الاتحاد وتتمثل في:

- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام المعارضة الإسلامية والأصولية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار وبالتالي إبطال مركبة الوحدة المغاربية.[1]
- بروز قضية لوكيربي حيث كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن ليبيا أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادر مجلس الأمن في 1992، لقد كان أول تعبير على هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل هو موقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة المسي بأمن دول اتحاد المغرب العربي، فكان رد فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي هو **أولا:** التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم **ثانيا:** إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية، وتكريس توجه جديد في سياساتها الخارجية نحو القارة الإفريقية.[2]
- تعد قضية الصحراء الغربية من أكبر تحديات الساحة المغاربية، أدت إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية منذ عام 1995 الأمر الذي ترك انعكاس سلبي على الاتحاد المغربي، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد المغربي أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية.
- كما أن من الأسباب تعثر ليبيا المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.
- اختلاف وجهات النظر فيما يخص توسيع العضوية للاتحاد.

2/ **العوامل الخارجية:** وهنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية والدولية من خارج نطاق الاتحاد العربي، وقد جاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغاربية الخمس بل والمتعارضة أحيانا حيال التدخل العسكري في الكويت وخاصة بعد التدخل الغربي في الأزمة ومسعى كل من الكويت والسعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قرارات أجنبية هذه الأزمة.[3]

---

[1] أمين بلعيفة، المرجع نفسه، ص 90.

[2] توفيق المدني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، دار لبنان للطباعة والنسر، ط1، 2004، ص 23.

[3] توفيق المدني، نفس المرجع ، ص 23.

ثانيا: التحديات الاقتصادية

1. **التبعية الاقتصادية:** وتتمثل في تبعية البلدان المغاربية ماليا واقتصاديا للبلدان المتقدمة، كذلك الروابط الاقتصادية بين المركز والمحيط المغاربي خلال مرحلة الاستعمار، كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تتشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة قوية، وهذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغاربية ينتج عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية المعوقة والخائفة.[1]
2. **الإختلالات الاقتصادية الهيكلية:** يعني اختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية و قنوات التصدير والاستيراد، وأماكن للشحن والتفريغ، الأمر الذي يستلزم سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطواتها وإقامة أساطيل برية وبحرية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وكذلك توسيع قاعدة التبادل التجاري، فالعبرة ليس في اتخاذ قرار حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.[2]
3. **التحدي التجاري**[3]

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات التي ترتكز عليه في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدول على حالة أسواق الصادرات الدول المغرب العربي.

ونتجه لمحدودية صادرات الدول الاتحاد المغاربي، إذ أن معظمها يصدر سلعتين أو أكثر باتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا والجزائر (المحروقات: البترول، الغاز)... كما أنها تستورد نفس السلع مصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجيا وغذائية).

وهذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد أن التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتعدى 3% وهذه مرده إلى طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغاربية، صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغاربية.

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، **الاندماج الاقتصادي العربي احتمالات المستقبل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 1986، ص 362.

[2] بكادي مسعود، **دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية**، حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس الخليج العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دول،جامعة وهران ،الجزائر. 2012- 2013 ص 228.

[3] لعجال أعجال محمد لمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسيل تجاوزها**، مجلة المفكر، العدد 05، الجزائر، 2018، ص 30.

4. الحوافز الجمركية

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للمبادلات التجارية بين الدول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريف جمركية موحدة و لا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ماهو معروف عن المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخر، ليعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية متطورة.[1]

ثالثا: تحديات العولمة[2]

بغض النظر عن المساعي الحديثة في المنطقة من أجل التكامل والاندماج فإن مقتضيات العولمة المتسارعة تفرض على دول المغرب العربي لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهاتها باتخاذ الكثير من الإجراءات من خلال تقوية الاندماج بين اقتصاديتها وتقوية مكانة الاتحاد بين التكتلات الاقتصادية، وتدعيم التفاوضية لدول المنظمة ككل.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة العربية لكبرى والتحديات التي تواجهها

يعتبر تموقع الاقتصاد الجزائري في المنطقة العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فرصة لتوسيع حجم المبادلاتها التجارية البينية مع الدول العربية في ظل التحرير الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة

تعتبر سنة 2010 السنة الثانية من انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أصدر المركز الوطني للإعلام الآلي والجمارك تقرير عن المبادلات التجارية مع دول المنطقة بتاريخ 2011/3/18 وتناولته وكالة الأنباء الجزائرية، إلا أنه جاء إجمالي واحتواء على معطيات حملت الطابع الكلي دون الخوض في التفاصيل من جهتها أصدرت الوكالة الوطنية تقريرا عن مبادلات سنة 2010 فقط، فقد أشار إلى أن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 1975 مليون دولار أي زيادة قدرها 38.98%، وقيمة الواردات من دول المنطقة فقد بلغت ما يقارب 1806 مليون دولار بعد ما كان 1600 مليون دولار سنة 2009

---

[1] لعجال أعجال محمد لمين، المرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] أوضايفية حدة، ضياف علية، **فرص التكامل الاقتصادي المتاح أمام الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية،العدد 4، الجزائر، 2019، ص 24.

كما أشار أيضا إلى أن ميزان التجاري سجل فائض بقيمة 109 بعدما كان عجز سنة 2009 كما يتضح في ميزان التجاري الجزائري مع مجموعة الدول العربية لسنة 2010 .[1]

الجدول رقم (10): وضعية الميزان التجاري 2010

المؤشرات	2009	2010	معدل التغيير
إجمالي الصادرات إلى دول المنطقة	1421	1915	%38.98
تنمية الصادرات خارج المحروقات	1247	187	%50.8
إجمالي الواردات من دول المنطقة	1600	1806	%12.87
الميزان التجاري	-179	+109	-18.43%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المركز الوطني للإعلام.

إذن يلاحظ مما ورد في الجدول أن الميزان التجاري سجل فائض في السنة الثانية من الانضمام للمنطقة متخطيا العجز المسجل في السنة الأولى 2009 للانضمام ونتيجة للفائض في الميزان التجاري فإن الصادرات إلى الدول العربية غطت مجموعة الواردات من دول المنطقة.

لمعرفة أكثر مدى تثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة[2] الخارجية الجزائرية نستعين بالجدول الموالي، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولى ما قبل الانضمام (2005-2008) والفترة الثانية (2009-2015) بعد الانضمام.

أن انضمام الجزائر إلى المنطقة كان لها تأثير إيجابي في تحسين قيمة التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بقيمة 216.07% مقارنة بالفترة السابقة للانضمام، فقد بلغ متوسط قيمتها 4.82 مليار دولار بعد الانضمام أي خلال فترة (2009-2015) مقابل 2.24 مليار دولار خلال الفترة السابقة للانضمام (2005-2008) في حين بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة 254 مليار دولار بعد الانضمام خلال الفترة (2009-2015) مقابل 1.45 مليار دولار في الفترة السابقة للانضمام (2005-2008) وقد سجل تحسن بنسبة 175.17% مقارنة بالفترة التي سبق الانضمام.

---

[1] بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والأفاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية والدولية، جامعة أبي بكر بقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 192.

[2] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، **أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد5، الجزائر، 2017، ص 190.

أما فيما يخص واردات الجزائر من المنطقة شهدت هي الأخرى تحسن بـــ 292.40% مقارنة بالفترة التي سبقت الانضمام، وقد بلغ متوسط قيمتها قبل الانضمام خلال الفترة (2005-2008) حوالي 0.79 مليار دولار ليرتفع إلى 231 مليار دولار بعد الانضمام خلال الفترة (2009-2015).[1]

الجدول رقم (11): أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية مع دخول المنطقة (2005-2015)

	الفترة 1 (2005-2008)	الفترة 2 (2009-2015)	معدل التغيير بين الفترتين%
متوسط قيمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة	2.24	4.84	216.07
متوسط قيمة الصادرات البينية الجزائرية مع المنطقة	1.45	2.54	175.17
متوسط قيمة الواردات البينية الجزائرية مع المنطقة	0.79	2.31	292.40

المصدر: دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص **190**.

من الجدول السابق نستنتج أن انضمام الجزائر إلى المنطقة كان له أثر ايجابي على التجارة الخارجية الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة رغم الأثر الايجابي المحقق خلال الانضمام إلى أن تبقى نسبة المساهمة بالنسبة للتجارة الجزائرية مع الدول المنطقة ضعيف وهذا لا يعكس حقيقة إزالة القيود الجمركية وغير جمركية التي نصت عليه الاتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية وهذا إن دل على شيء يدل على أنه توجد عوامل أخر غير قيود جمركية وغير جمركية تحد من نمو التجارة البينية مع الدول المنطقة العربية وهذا ما يترجمه الجدول الموالي في نسبة مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة من إجمالي التجارة الخارجية.

[1] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، المرجع نفسه، ص 190.

الجدول رقم (12): مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية(2009-2015).

السنوات	إجمالي التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية
2009	3.38
2010	3.50
2001	3.96
2012	4.19
2013	5.16
2014	5.09
2015	5.96

المصدر: دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص 190.

الشكل رقم (06): مساهمة التجارة البينية الجزائر مع دول المنطقة خلال الفترة (2009-2015)

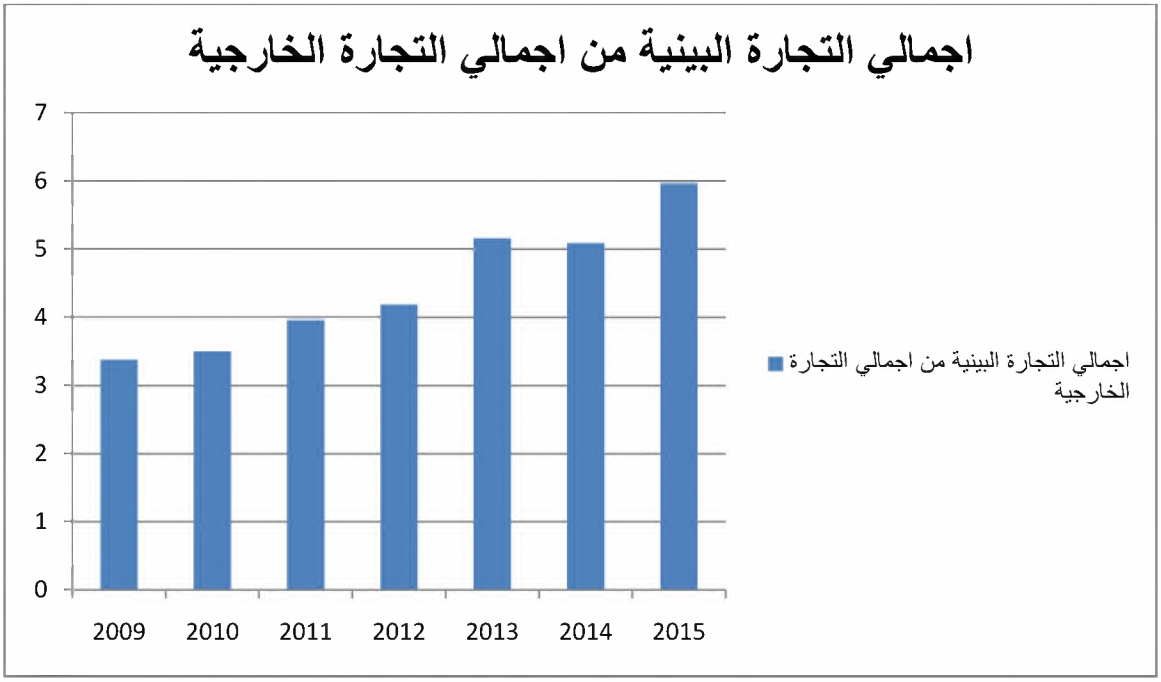

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول أعلاه رقم (12)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن رغم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن التجارة الخارجية للجزائر مع المنطقة لم يتجاوز 5%من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر في أحسن أحواله وتبقى هذه النسب ضعيفة.

كما يتنوع هيكل صادرات الجزائر نحو دول المنطقة كتالي:

المحروقات 73%، المنتجات الحديدية 18% ، المواد الخام 4%، سلع المعدات الصناعية 1%، سلع الاستهلاك غير العدائية 1%

الشكل رقم (07) تنوع هيكل صادرات الجزائر نجو دول المنطقة

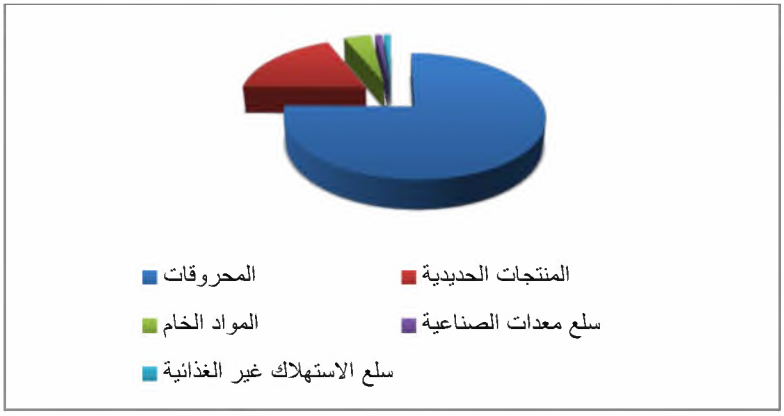

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مذكرة سمية زيرار، مواسي محمد، تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انضمام إلى المنطقة التجارة الحرة العربية،2000-2017، المراجعة الاقتصادية وإدارة الأعمال، العدد2، الجزائر،2020، ص 32.

أما بالنسبة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة كتالي:

الجدول رقم (13): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صادرة والواردة من الجزائر خلال فترة 2019-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات الجزائر إلى الدول العربية	220.49	533.51	-41.30	-268.29	-18.30	-103.22	55.00
واردات الجزائر من الدول العربية	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	-0.58	1.55

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، ص 83

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تدفق الاستثمار الصادر من الجزائر إلى الدول العربية لتخصص نوع ما خلال سنة 2010-2011، ثم انخفض خلال سنوات كل من 2012 إلى غاية 2014 ثم باشر في الارتفاع كما لاحظ في نسبة واردات الاستثمار إلى الجزائر فهو متذبذب.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تواجه دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المأمولة من إنشائها وتحد فاعليتها ومن أهمها:[1]

أولا: الاستثناءات:

الاستثناءات التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي تخص السلع المحضور استيرادها وتداولها لأسباب صحية أو أمنية أو بيئية والسلع التي تم استثناؤها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وذلك بصفة مؤقتة مراعاة للظروف الاقتصادية للدول التي تقدمت بطلب الاستثناء، أثرت سلبا على تنمية التبادل التجاري البيني العربي حيث دفعت بدول أخر تطبق لمبدأ المعاملة بالمثل بطلب العديد من الاستثناءات.

بدورها قامت الجزائر بإعداد قائمة سلبية لأزيد من 1000 منتوج عند الانضمام إلى المنطقة وذلك من أجل حماية المنتوج المحلي، وتجدر الإشارة إلى المراجعة الأخير للقائمة السلبية وذلك في أكتوبر 2013 اشتملت على 1352 منتوج لا يستفيد من المزايا الجمركية مقابل 1644 منتوج في سنة 2012.

ثانيا: غياب قواعد المنشأ التفضيلية:

إن عدم التوصل إلى قواعد منشأ تفضيلية للسلع العربية، المتفق عليها من قبل الدول العربية يمثل إحداهم أهم العقبات التي تقف في وجه تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي البيني، حيث تتبع المنطقة حتى الأن قواعد منشأ إذا كانت تنتج داخل الدولة أو تحقق على الأقل نسبة الـــ 40% كقيمة مضافة داخل الدولة وتنخفض هذه النسبة إلى 20% في حالة الصناعات التجمعية، وهذا ما يعكس سلبا على تنافسية السلع المحلية الأجنبية الواردة إلى الأسواق العربية والتي تستفيد من الإعفاءات الجمركية[2]

ثالثا: غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري:

وهذا سوف يترك أثار سلبية على التصديق الفعلي للعمل المنظمة إذ طالما يواجه المنتج والمصدر تغيرا في الإجراءات السياسية التجارية وتغيير في نسب الرسوم والضرائب المفروضة.

---

[1] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص ص 198-199

[2] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، نفس المرجع اعلاه، ص 199.

رابعا: غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية:

حيث أن لكل دولة سياساتها الاقتصادية، فبعضها تتبع سياساتها الاقتصادية الموجه، والبعض الأخر يتبع سياسة الاقتصاد الحر والبعض الأخر يعتمد على سياسة الاقتصاد المغلق.[1]

- ❖ تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من إتساع الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.
- ❖ وتعتبر هذه التحديات على سبيل المثال فقط لا للحصر لأنه توجد العديد من التحديات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فتحقيق التجارة بين الدول العربية من أجل تعزيزها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، ولكن يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات خاصة إعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأة التفصيلية للسلع العربية، ولعل موضوع الاستثناءات السلعية يشكل العقبة الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. [2]

[1] بورحلة ميلود، المرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، المرجع نفسه، ص 200.

خلاصة الفصل:

إن حجم المتغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري فرضت واقعا دفع بالجزائر إلى فتح حوار تجاري واقتصادي شامل، ميزتها حوارات مست جوانب تجارية عبرت عنه اتفاقيات تجارية إقليمية وأخرى عالميا، إذ أسفرت الاتفاقيات الإقليمية عن إمضاء عقود تجارية إقليمية، منها إمضاء اتفاق نشر شراكة مع الاتحاد الأوربي الذي دخلت حيز التنفيذ في 2005، حيث ستتمكن من خلاله الجزائر إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، كما أسفرت نتائج المفاوضات التي باشرتها الجزائر مع المجموعة العربية على دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة رسمية في 2009.

كما حرصت الجزائر أيضا على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغرب العربي واصررها على الاتجاه نحو العمل الميداني، أي تفعيل مستوى التجارة البينية، وحركة رؤوس الأموال.

كما راهنت الجزائر على تعزيز قدرتها الاقتصادية والاستفادة من العناصر التنافسية التي تتيحها أنظمة الاندماج الاقتصادي وعليه تم التركيز على الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة والعلاقات البينية وبيئة الأعمال التي تمكن استقطاب قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الاتجاه وضع أمام الجزائر عدة بدائل إقليمية مختلفة، معدل ارتباطها بالاقتصاد الجزائري يترجمه حجم التجارة البينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي كل ذلك من أجل رفع معدلات التنموية للدولة لمواكبة التغيرات التي يعيشها علمنا اليوم.

خاتمة

خاتمة:

سعت العديد من الدول الدخول في مسار التكتلات الاقتصادية لمسايرة التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية وتطوير إمكانياتها ومحاولة النهوض باقتصادياتها وحماية مصالحها واستغلال الفرص التي يقدمها التكامل الاقتصادي، من تنويع الإنتاج، خلق سوق واسع للعمل، زيادة معدلات التجارة البينية، سد فجوة التكنولوجيا، تقوية وتوسيع سوق الاستثمار، الانفتاح على الأسواق العالمية، زيادة الفجوة التنافسية الدولية، لكن تبقى شراكة واندماج الجزائر في التكتلات الاقتصادية مجرد حبر على ورق فهي بعيد كل البعد عن استغلال الفرص المتاحة أمامها، وواقع فرض عليها إعادة تصحيح مسارها اتجاه شراكتها مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تجسيد أهدافها مع الاتحاد المغربي على أرض الواقع، إعادة النظر في مسارها مع التكامل الاقتصادي العربي من أجل تحسين الوضعية التفاوضية للجزائر مع هذه التكتلات واستغلال الفرص المقدمة لها وهو الدافع الذي جعلنا نقدم هذه المحاولة، ونقدم إشكالية التالية" ماهي فرص اوخيارات التكامل الاقتصادي المتاحة امام الاقتصاد الجزائري ؟

- **اختبار فرضيات الدراسة:**

- ✓ **الفرضية الأولى: يحقق التكامل الاقتصادي نتائج ايجابية لمختلف الدول لتحقيق اندماج عقلاني ومفيد في الاقتصاد االعامي .**

ان الصعوبات التي افرزتها العولمة امام الدول جعلت العناصر المولدة لتنمية لا يمكن التحكم فيها بجهد منفرد، وعليه فإن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية نابع من حرص الدول على الاستفادة من المزايا الانتاج الكبير بعد اتساع السوق وخلق مناخ ملائم لتنمية و ازالة العوائق المفروضة علي النشاط التجاري وعليه الفرضية الاولى محققة

- ✓ **الفرضية الثانية: امام الجزائر عدة فرص نوعية لتحقبق اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي .**

بالفعل امام الجزائر فرص نوعية للتكامل الاقتصادي سواء بالنسبة مع الدول الاتحاد المغربي او مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اين تجمعهما مقومات مشتركة لتحقيق اندماج فعال خاصة مع توافر مقومات المتنوعة لإنجاحها ، اضافة الي تدليل العقبات للاستفادة من الفرص التي توافرها اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ادا ما احسن استغلالها ،وبتالي فرضية الثانية محققة

- ✓ **الفرضية الثالثة: لازالت الجزائر بعيدة عن الاستفادة الحيقيقية من الفرص التي يوفرها التكامل الاقتصادي .**

حيث تبين لنا من خلال الإحصاءات والشواهد البيانية أن الجوائز تبقى بعيد كل البعد عن الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها حيث عضويتها في الاتحاد المغربي يعبر عنها بمستوى ضعيف وانضمامها إلى منطقة

التجارة الحرة العربية لم يحقق أي تحسن فشراكتها يعتبر دون المستوى، وكذلك شراكتها مع الاتحاد الأوربي رغم احتلالها المرتبة الأولى في الإحصاءات التجارية لكن لم يكن لها أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري ،و هدا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نتقدم بالنتائج التالية:

- توجيهات الجديدة للاندماج الاقتصادي في عصر العولمة يشمل الطابع السياسي والاقتصادي معا، حيث تعطي القيادة للبلدان المتقدمة باعتبارها دول مساهمة ومساندة لتحقيق النمو في البلدان النامية كما هو الحال بالنسبة لشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.
- إن الفرص الاقتصادية المتاحة أما الجزائر شملت الجوانب الكلية والجزئية على حد سواء، أهمها تحرير المبادلات التجارية التي سمحت بتعديل نظام التعريفة الجمركية، إلغاء العديد من الإجراءات غير التعريفة لكن هذه الإجراءات غير كافية، وأن قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع البنية التجارية التي أفرزتها العولمة محدود.
- إن تعزيز الاندماج الإقليمي بين بلدان المغاربة بوضعه مكملا لجهود إلزامية الاندماج العالمي، يمكن بلدان المنطقة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تطبيق إستراتيجية اندماج قادرة على إستغلال أوجه التكامل بين الإندماج الاقليمي و الاندماج العالمي .
- بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية تكون الجزائر قد فتحت باب أمام تجارتها الخارجية لكن يجب عليها وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات بتنويع الصناعات خارج المحروقات وكذا الاستثمار في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات كأساس يمكن الاستناد إليه، والاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العربية المفتوحة أما التجارة الخارجية.
- **الاقتراحات:**

في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض الاقتراحات:

- ❖ يجب تطوير قدرات الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي استناد إلى التجارب في الدول المتقدمة والاستفادة منها.
- ❖ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يعتمد على سلعة واحدة ألا وهي محروقات، لذلك يجب على الجزائر السعي وراء تنويع في صادراتها للخروج من الوضع الحالي.
- ❖ ضرورة مساهمة الجزائر في تعزيز الانفتاح التجاري بين بلدان المغرب العربي.
- ❖ على الجزائر تنويع في نسيج الاقتصادي من خلال الاهتمام بجاني الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ❖ العمل على تجانس وتقارب السياسات الاقتصادية والتجارية الجزائرية مع دول المنطقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

- ❖ العمل على إزالة الحواجز تدريجيا أمام التجارة البينية المغاربية وإقامة بنية تحتية إقليمية وتحسين مناخ الأعمال حتى يتحقق اندماج اقتصادي مغاربي.
- ❖ إمكانية الجزائر الاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وخلق تعاون فعلي إذا عملت على تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والدخول في استثمارات مشتركة حتى تستطيع إكساب الخبرة الفنية والتكنولوجيا.
- ❖ تشجيع المشروعات المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خاصة في المجاليين الزراعي والصناعي.

➢ **أفاق الدراسة:**

إن موضوع دراستنا والمتعلق بفرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر سيفتح أفاق أماد دراسة العديد من المواضيع خاصة إذا توفرت المعطيات بشكل أوفر أهمها:

- سعي الجزائر وراء تفعيل الأثر ايجابي للشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الاتحاد المغربي.
- أثر السياسات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري.
- مدى تأثير انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية على حجم هيكلة تجارتها الخارجية.

قائمة المراجع

أ. الكتب:

❖ الكتب بالعربية:

1. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
2. جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون الخليجي العربي وتحديات** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. حسن خلف فليح ، **إقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,ط1، عمان، 2004.
4. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية** ، مكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1.
5. سامي عفيف حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي أو التجارة الدولية، النسر الذهبي للطباعة، مصر، ط2، 2005.
6. صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي "بين الدوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة2010.
7. صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009
8. عبد الحميد إبراهيمي، **الاندماج الاقتصادي العربي احتمالات المستقبل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 1986.
9. عبد الحميد زعباط ، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلات شمال افريقيا، العدد 11، الجزائر، 2004
10. **عبد الرحمان يسرى، أحمد إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007**
11. عبد العظيم حمدي ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، ط، سنة2000.
12. عبد القادر رزق رزيق المخاديمي، **التكامل الاقتصاد العربي في مواجهة جدلية للإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
13. عبد المجيد محمد توفيق ، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 ، 2013.
14. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008
15. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2017

16.فاروق تشام ، أهمية الشراكة العربية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، الندوة الدولية للاقتصاد العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/9/ماي/2004

17.فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربية والشراكة الأورمتوسطية**، دار تويفال للنشر، المغرب، ط1، 1997.

18.فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة**، دار المصرية اللبنانية، لبنان، 2004

19.محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الإسكندرية، 2009.

20.محمود شحماط، **قانون الخوصة في الجزائر**، مقدمة لنيل شهادة الدكتور في القانون، تخصص حقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

21.محمود يونس، **إقتصادية دولية**، دار الجامعة، مصر، ط1، سنة2000.

22. مهدي سهر الجبوري، **مناظر عباس الجواري، تجربة جنوب شرق أسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي**، جامعة كرباء العلمي، العدد4، العراق، 2006

23.هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

❖ **الكتب بالفرنسية:**

1. Feldstion EMU and International confhlict.FOReigen affairres; Martin nouvember21 december.1997
2. global investment terends monitor,unded N15 janve2016

ب. المذكرات:

1. إلياس عقال، تقييم التمويلي للشراكة الأروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال فترة (2000– 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، .

1. أمين بلعيفة، **أساسيات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، دراسة في تأثير الاختلافات السياسية على التكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث القانونية والسياسية، العدد 03، جامعة جيجل، الجزائر، 2017.

2. جمال بوزكري ، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012–2013.

3. الحاج حينش ، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، تخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009.

2. حدة أوضايفية ، **ضياف علية، فرص التكامل الاقتصادي المتاح أمام الجزائر** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، 2019.

4. حسان بخيث، **تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات دراسة قياسية، مقارنة بين دول العربية ودول جنوب شرق أسيا خلال الفترة 1980، 2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراة، العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك مالية، جامعة أبو بكر، تلمسان، الجزائر، 2017-2018

5. رقية بلقاسم، التكامل الاقليمي المغاربي، **دراسة في التحديات والفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

6. زكريا مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغرب العربي وسبل تفعيله**، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجيستر، العلوم الساسية، العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012، 2013.

3. زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، جامعة أم البواقي- الجزائر-، 2013.

7. زين الدين حماشي، **تأثير التكتل الإقتصادي الإقليمي على تموقع شركات بداخلها"دراسة حالة تكتل أمريكا نافتا"**، أطروحة دكتوراه، علوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضيان

8. زين الدين كماشي، **إنعكاسات التكتلات الإقتصادية الإقليمية على إتجاه الإستثمار الأجنبي المباسر"دراسة حالة جنوب شرق أسيا"**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2012.

4. عبد الحميد زعباط ، **الشراكة الأرومتوسطيا وأثارها على الاقتصاد الجزائري** مجلة شمال إفريقيا، العدد 11، الجزائر، 2004،

9. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلسي التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاديا، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013

5. عبد الرحمان مكطوف، عبد اللطيف شهاب زكري، **إتفاقية التجارة الرئيسية في العالم "دراسة تحليلة ومقارنة"**، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد66، سنة2007

10.عزوز محمد، **الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة، الفترة 1990-2007**، اطروحة دكتوراه ، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010

11.فاطمة شواشي ، **دور الشراكة الأروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وانعكاساتها على التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، العلوم قانون السياسة، تخصص قانون العلاقات الدولية، جامعة مستغانم- الجزائر، 2017-2018.

12.كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي"دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2004.

تا. المجلات:

6. محمد لمين لعجال أعجال ، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسيل تجاوزها، مجلة المفكر، العدد 05، الجزائر، 2018.

13.محمود شحماط، قانون الخوصة في الجزائر، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتور في القانون، تخصص حقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007

14.مسعود سكادي ، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية، حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس الخليج العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاقتصاد، جامعة وهران، 2012- 2013 ص 228.

15.مقدام عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2001- 2002

16.ميلود بورحلة ، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والأفاق مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية والدولية، جامعة أبي بكر بقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011

7. نرمين السعدي، تطور النظام النقدي الأوروبي" الإشكاليات وتوقعات المستقبل"، مجلة السياسات الدولية، العدد129، يوليو تموز، 1997، القاهرة.

8. نعيمة زيرمي ، التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 8، جامعة بشار الجزائر، 2016.

17.نوال شحاب ، أثر التكتلات الإقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2010

18.نور الدين بولكرو ، أثر التكامل الاقتصادي على التوزانات الخارجية لدول الأعضاء- حالة التكامل الاقتصادي العربي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2088، 2009

9. هواري معراج ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 04، الجزائر، 2007.

10. الهوارية دحماني ، دربال عبد القادر، أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة العدد5، الجزائر، 2017.

11.

ث. الندوات والتقارير:

1. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، **تقرير الصندوق النقد الدولي**، 2017،
2. **مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان استثمار، تقرير** 2006
3. نستام فاروق، **أهمية الشراكة في تحسين مناخ الاستثمار** ، دراسة حالة الجزائر " الندوة الدولية للكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9، ماي 2004.
4. **وزارة المالية المديرية العامة للجمارك 2008.**

ج. الملتقيات:

1. حودي حنان، عقال إلياس، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف تنمية مستدامة**، جامعة تبسة، 2012
2. عبد الوهاب رميدي وعلي سمادي، **الأثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورمتوسطية، الملتقى الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006.
3. فاروق ششام، **أهمية الشراكة العربية الاروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية الشراكة العربية الاروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي، 2004.

ح. الجرائد:

1. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد11,الصادرة في سنة 2005

خ. المواقع:

1. اتحاد المغرب العربي، **فكرة التأسيس، المواقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي.**
https:// mgghrelarab.org تاريخ الاطلاع في: 2020/3/27.
2. www.wio.org consulte le 1 janvier a22:53
3. www.andi:dz.consulté le 4 aout a 17.29

د. ورقة عمل:

1. محمد شكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، ورقة عمل في المؤتمر المغربي العربي الدسوري رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 2007.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Luna

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العالي

جامعة 20 أوت1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

✓رانية دخيل

✓تحت إشراف:

أوضايفية حدة

دفعة 2020

مقدمة

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الجزائر النظر في مسارها التنموي، حيث بات من الصعب أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول.

لذلك نجد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية يزداد يوم بعد يوم لما يقدمه من مزايا مميزة في مسألة تدويل الإنتاج والعلاقات فيها بين الأسواق وبروز أفاق جديدة نحو التنمية الاقتصادية.

كما تظهر الرغبة الكبيرة للجزائر بالتفتح الأكبر على العالم الخارجي والعمل على حسن استغلال الفرص الذي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

❑إشكالية الدراسة

❑ماهي فرص أو خيارات التكامل الاقتصادي المتاحة أما الاقتصاد الجزائري؟

❑الفرضيات:

❖يحقق التكامل الاقتصادي نتائج إيجابية لمختلف الدول لتحقيق اندماج عقلاني ومفيد في الاقتصاد العالمي

❖أما الجزائر فرص نوعية لتحقيق إندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي

❖لازالت الجزائر بعيد عن الاستفادة الحقيقية من الفرص التي يوفرها التكامل الاقتصادي

❑أهداف الدراسة

•إبراز مؤهلات وقدرات الجزائر وإمكانية تفعيلها لدخول في شراكة مميزة وراقية تمكنها من رفع مستواها الاقتصادي.

•البحث فيما إذا كانت فرص اقتصادية غير مستغلة، وإبراز الشروط الواجب تطبيقها على الاقتصاد الجزائري للاستفادة من مزايا التكتلات الاقتصادية.

•محاولة تقييم والكشف عن واقع الشراكة الجزائرية مع التكتلات الاقتصادية ومحاولة تصحيح مسارها والبدء من جديد.

أهمية الدراسة

يحتل موضوع التكامل الاقتصادي أهمية بالغة نظرا لدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية من جهة ومحاولة استغلال الجزائر الفرص التي تقدمها هذه التكتلات من جهة أخرى حيث أصبح يستحيل على دولة غير منظمة إلى تكتل اقتصادي مواكبة تطورات المتسارعة التي تحدثها العولمة ولذلك وجب على الجزائر الانضمام إلى تكتلات اقتصادية والاستفادة من المزايا التي تقدمها من تقليص الفجوة الاقتصادية الاستفادة من التقدم التكنولوجي، رفع من معدلات نموها.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إلقاء نظرة حول ماهية التكامل الاقتصادي وماهي التكتلات الرائدة في العالم، ومن خلال عرض الفرص المتاحة أمام الجزائر بالاعتماد على بعض المعطيات والبيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج.

الفصل الأول

تقسيمات الدراسة

- الإطار العام للتكامل الاقتصادي
  - عموميات حول التكامل الاقتصادي
    - تعريف التكامل الاقتصادي
      - يعتبر التكامل الاقتصادي أهم خصائص المميز للاقتصاد العالمي المعاصر فهو العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعيق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل من أجل تحقيق الأهداف
    - منهج التكامل
      - يوجد نوعان من مناهج التكامل:
        -المنهج التقليدي الذي تعرف عليه نظرية التكامل ابتداء من بلاسا
        -ومنهج البديل التكامل ظهر بعد أنشاء لمنظمة العالمية
  - أسس وأشكال التكامل الاقتصادي
    - أسس
      - يقوم التكامل الاقتصادي على أسس رئيسية:
        -إلغاء الرسوم الجمركية.
        -إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج
        -سبق السياسات الضريبية والمالية
        -سبق السياسات النقدية
        -سيق السياسات الإنتاجية
    - أشكال
      - يمر التكامل الاقتصادي بعدة أشكال:
        -منطقة تفصيلية.
        -منطقة التجارة الحرة.
        -الاتحاد الجمركي.
        -السوق المشترك.
        -الوحدة الاقتصادية
  - مقومات وأهداف التكامل الاقتصادي
    - مقومات
      - يستند تحقيق التكامل على عدة مقومات:
        -التخصص والتقييم للعمل
        - توفير عناصر الانتاج.
        -توفير الموارد الطبيعية.
        -توفير وسائل الاتصال
    - أهداف
      - توسيع السوق.
        العمل على استعادة أكثر من اليد العاملين
        تسهيل عملية التنمية
  - التكتلات الرائدة في العالم
    - منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA
    - الاتحاد الأوربي
    - رابطة جنوب شرق أسياشرق أسيا ASEAN

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري في ظل التكتلات الاقتصادية

بدائل الاندماج الاقتصادي

- **الإقليمية الاروجزائرية**
  - كان سنة الانضمام إليه 2005 الأهداف المسطرة التالي وهي
    -تحرير تدريجي للمبادلات.
    -الاستفادة من مساعدات مالية.
    -ترقية التعاون في ميادين الاقتصادية والاجتماعية
- **الاتحاد المغربي**
  - تم تأسيس الاتحاد سنة 1989 كان من أهدافه:
    -تحقيق التقدم والرفاهية.
    -انتاج سياسة مشتركة والعمل على تحرير التدريجي لحركة السلع و الأشخاص
- **منطقة التجارة الحرة العربية**
  - انضمت الجزائر رسميا لها سنة 2009 كان من أهم أهدافه هو السعي لفتح أسواق جديدة

تصحيح المسار الاقتصاد الجزائر ضمن التكتلات الاقتصادية

- من خلال أهم المؤشرات التنفيذية لتقسيم هذه التكتلات تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن هذه الاستفادة من فرص المتاحة أمامها

خاتمة:

سعت العديد من الدول الدخول في مسار التكتلات الاقتصادية لمسايرة التطورات التي تشهدها الساحة العالمية وتطوير إمكانيتها ومحاولة النهوض باقتصاديتها واستغلال الفرص التي يقدمها التكامل الاقتصادي، لكن تبقى شراكة واندماج الجزائر في التكتلات الاقتصادية مجرد حبر على ورق فهي بعيدة كل البعد عن استغلال الفرص المتاحة أمامها، وواقع فرض عليها إعادة تصحيح مسارها اتجاه شركاتها مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تجسيد أهدافها مع الاتحاد المغاربي ومنطقة التجارة الحرة العربية على أرض الواقع.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يحقق التكامل الاقتصادي نتائج ايجابية أو فرص وخيارات أمام العديد من الدول وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وتؤكد صحة الفرضية الثانية: رغم الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائر مع دول الاتحاد المغربي ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الأوربي لكن تبقى هذه الشراكة والعضوية مجرد حبر على ورق فلم تنجز الجزائر أهدافها على أرض الواقع ومن هذا تؤكد صحة الفرضية الثالثة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نتقدم بالنتائج التالية:

- **التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الحالية وذلك باعتباره سمة من سمات التنمية الاقتصادية**

- **توجيهات الجديدة للاندماج الاقتصادي في عنصر العولمة يشمل الطابع السياسي والاقتصادي معا، حيث تعطي القيادة للبلدان المتقدمة باعتبارها دول مساهمة ومساندة لتحقيق النمو في البلدان النامية كما هو الحال بالنسبة لشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.**

- **إن تعزيز الاندماج الإقليمي بين بلدان المغاربة بوضعه مكملا لجهود إلزامية الاندماج العالمي، يمكن بلدان المنطقة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تطبيق إستراتيجية اندماج قادرة على إستغلال أوجه التكامل بين الإندماج العالمي.**

- **بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية تكون الجزائر قد فتحت باب أمام تجارتها الخارجية لكن يجب عليها وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات بتنويع الصناعات خارج المحروقات وكذا الاستثمار في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات كأساس يمكن الاستناد إليه، والاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العربية المفتوحة أما التجارة الخارجية.**

❑الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض الاقتراحات:

•يجب تطوير قدرات الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي استناد إلى التجارب في الدول المتقدمة والاستفادة منها.

•يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يعتمد على سلعة واحدة ألا وهي محروقات، لذلك يجب على الجزائر السعي وراء تنويع في صادراتها للخروج من الوضع الحالي.

•ضرورة مساهمة الجزائر في تعزيز الانفتاح التجاري بين بلدان المغرب العربي.

•على الجزائر تنويع في نسيج الاقتصادي من خلال الاهتمام بجاني الاستثمار في مختلف القطاعات.

•العمل على تجانس وتقارب السياسات الاقتصادية والتجارية الجزائرية مع دول المنطقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

•العمل على إزالة الحواجز تدريجيا أما التجارة البينية المغاربية وإقامة بنية تحتية إقليمية وتحسين مناخ الأعمال حتى يتحقق اندماج اقتصادي مغاربي.

•إمكانية الجزائر الاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وخلق تعاون فعلي إذا عملت على تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والدخول في استثمارات مشتركة حتى تستطيع إكساب الخبرة الفنية والتكنولوجيا.

تشجيع المشروعات المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خاصة في المجاليين الزراعي والصناعي .